

أثر التخصص الصناعي لمراقبي الحسابات على كفاءة وفعالية قرارات تقدير مخاطر وتخطيط المراجعة

*المراسلة:

mohamedgaber2272@gmail.com

١ محاسب قانوني

٢ أستاذ المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة -

نائب رئيس جامعة بني سويف سابقا

أ. محمد جابر عبد العظيم^١ *أ.د. بدر نبيه أرسانيوس^٢

الملخص:

هدف البحث إلى التعرف على الإطار الفكري للتخصص الصناعي للمراجع وتأثيره على جودة عملية المراجعة وكذلك الإطار الفكري لعملية تدوير المراجع الخارجي تأثيره على تقييم مخاطر عملية المراجعة والتعرف على العلاقة بينهما وتأثير كليهما على جودة عملية المراجعة.

توصل البحث إلى المعرفة المهنية الناشئة عن التعليم المهني والتي تعد من أهم أبعاد الكفاءة المهنية للمراجع والتي تمثل بعداً من أبعاد إستراتيجية التخصص الصناعي للمراجع تساهم بشكل مباشر في تشكيل عقلية المراجع، المعرفة التي يحصل عليها المراجع من خلال التخصص الصناعي من أهم العوامل المؤثرة على تكوين وتشكيل التفكير لدى المراجع، وجود تأثير قوى وفعال لمساهمة التخصص الصناعي لمراجع الحسابات في الحد من مخاطر المراجعة، وجود تأثير قوى وفعال لمساهمة التخصص الصناعي لمراجع الحسابات في الحد من تخطيط عملية المراجعة .

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا إنترنت الأشياء، جودة التقارير المالية، الملائمة، التمثيل الصادق.

Abstract

The research aimed to identify the theoretical framework of industrial specialization for auditors and its impact on the quality of the audit process, as well as the theoretical framework of external auditor rotation and its impact on assessing audit risks. The research also aimed to identify the relationship between these two factors and their combined effect on the quality of the audit process. Through a review of published and documented academic literature, and without conducting any field or empirical study, the research concluded that the professional knowledge gained through vocational training, which is one of the most important dimensions of an auditor's professional competence and a key element of industry specialization, directly contributes to shaping the auditor's mindset. The knowledge acquired by the auditor through industry specialization is one of the most influential factors in shaping their thinking. The research also found a strong and significant impact of industry specialization on reducing audit risks and improving audit planning. Furthermore, the research examined the complex interplay between industry specialization and mandatory auditor rotation.

مقدمة:

تواجه جميع المنشآت على اختلاف أنواعها، عند القيام بتنفيذ أعمالها، العديد من المخاطر التي تختلف باختلاف نوع النشاط الذي تمارسه المنشأة. ويحتاج الأمر هنا إلى تفعيل استخدام المراجعة لتقييم المخاطر كنشاط يساهم في تعزيز ودعم الأداء وتفعيل وتقييم إدارة المخاطر في تلك المنشآت بهدف العمل على التخفيف والحد من آثار هذه المخاطر والوصول إلى حلول للمشكلات ومعوقات الأداء في تلك المنشآت.

ويتحقق ذلك من خلال تطور إجراءات وأساليب المراجعة وممارسة عملياتها بشكل يتوافق مع الاحتياجات المتزايدة للمعلومات من جانب أصحاب المصالح المختلفة وعدم اقتصار عملية المراجعة على المراجعة المالية والمحاسبية فقط بل ضرورة اتساع عمليات المراجعة لكي تتضمن مراجعة السياسات والأهداف والخطط والاستراتيجيات الخاصة بالمنشأة.

تعتبر مخاطر المراجعة من العوامل التي يجب أن يأخذها المراجع في الاعتبار عند قبول مهمة المراجعة وعند التخطيط لعملية المراجعة وعند تصميم إجراءات المراجعة وعند تجميع أدلة الإثبات وتقييم أدلة المراجعة وعند إبداء الرأي وإصدار التقرير. وذلك نظراً للأثر السلبي الذي تشكله تلك المخاطر على سمعة المراجع بصفة خاصة وعلى مكانة المراجعة كمهنة في المجتمع بصفة عامة.

تزايد الاهتمام بجودة عملية المراجعة واستقلال مراقب الحسابات خاصة بعد الانهيارات التي شهدتها - شركة انرون Enron - شركة وورلد كوم World com وما ترتب عليه من انهيار شركات أخرى ، الأمر الذي أدى للفت الانتباه وكثرة التساؤلات حول نزاهة واستقلالية وكفاءة مراقب الحسابات حيث يقع علي عاتق مهمة إعطاء الثقة وإبداء الرأي الفني المحاييد علي القوائم والتقارير المالية، مما دعا إلى قيام الكونجرس الأمريكي بإصدار قانون Oxley-Sarbanes عام ٢٠٠٢ بهدف حماية المستثمرين من احتمال قيام المؤسسات بالأعمال المحاسبية الاحتيالية، وتعزيز استقلال مراقب الحسابات من خلال مجموعة من الآليات أهمها تغيير مراقب الحسابات كما جاء في القسم رقم ٢٠٣ ضرورة تغيير مراقب الحسابات بعد مرور فترة زمنية أقصاها خمس سنوات، كما أورد القسم رقم ٢٠٧ لنفس القانون أنه يجب تغيير مراقب الحسابات بعد مرور ٧ سنوات من تاريخ تقديمه لخدمات المراجعة.

مشكلة البحث:

تعتبر مهنة المراجعة من المهن الهامة التي تلعب دوراً حيوياً في تقدم ورقي ونمو الوحدات الاقتصادية والمجتمع، لقد نشأت الحاجة والطلب على خدمات المراجعة من قبل المقرضين والمستثمرين وغيرهم من ذوي العلاقة، وذلك نتيجة وجود تعارض في المصالح بين المسؤولين عن إعداد و تقديم المعلومات المحاسبية ، وبين مستخدمي القوائم المالية التي تتضمن هذه المعلومات، أو نتيجة عدم توفر الخبرة اللازمة لمستخدمي القوائم المالية لفهم وتفسير ما تحويه

من معلومات والتحقق من مصداقيتها حيث أن " خدمات التأكيد التي يقدمها المراجع تتضمن مجموعة من الخدمات التي تهدف إلى زيادة جودة المعلومات التي تقدمها الإدارة .

و إن جودة المراجعة ترتبط بدرجة كبيرة بمخاطر المراجعة التي تتعلق بفشل المراجع في اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية في القوائم المالية أثناء عملية المراجعة ، وقد يعرض هذا الفشل إلى الفجوة في معرفة وفهم المراجعين لمبادئ ومعايير المحاسبة المتعلقة بمجال مهنة العميل (صناعة العميل) ، لذلك حتى يتمكن المراجع من القيام بعمله على الوجه المطلوب مهنيًا سواء بصورة فردية أو ضمن فريق عمل ينبغي " أن يكون مؤهلاً تأهيلاً لازماً لتمكينه من أداء عملية المراجعة بكفاءة وليتمكن من فهم المعايير المستخدمة ومعرفة الأنواع المختلفة للأدلة التي يلزم تجميعها والحكم على كفايتها بما يمكنه من إبداء رأي في محايد معقول " . ويرجح البعض بأن المراجعين الذين لديهم فهم بصورة أكثر شمولية لخصائص واتجاهات صناعة العميل ستكون فعاليتهم كبيرة في مراجعة حسابات الشركات التي تعمل في مجال هذه الصناعة.

إن هناك أهمية للمعرفة الجيدة بنشاط صناعة عميل المراجعة، حيث أن الاتجاه في مهنة المراجعة الخارجية يتزايد نحو الأخذ بمستويات أعلى في التخصص (المهني (الصناعي نتيجة تنوع معايير المحاسبة الخاصة بكل نشاط مهني على حدة، وهذا ملاحظ في الزيادة الحادثة في حجم هذه المعايير المتخصصة حسب النشاط (المهني (الصناعي، ويعتبر هذا التخصص الصناعي وفهم المزيد من طبيعة أنشطة عملاء المراجعة المختلفة وسيلة فعالة لتوفير مراجعات ذات جودة عالية.

أما فيما يتعلق بتأثير تخصص المراجع المهني على تدويره فقد احتل هذا العامل المرتبة الأولى في دراسة (خشارمة والعمرى، ٢٠٠١) بالنسبة للعوامل المؤثرة في تدوير المراجع الخارجي في الشركات المساهمة، كما توصلت دراسة (Williams، 1988) أن الشركات التي تقوم بتدوير مراجعيها تفضل مكاتب المراجعة المتخصصة في الصناعة.

وعلى العكس من ذلك فقد توصلت دراسة (Beattie & Fearnley، ١٩٩٥) أن عدم تخصص المراجع في صناعة معينة لا يمثل سبباً في تدويره، فبعض الشركات لا ترغب في التعاقد مع مكاتب المراجعة التي تقدم خدمات إضافية لأكثر العملاء المنافسين لها.

يلاحظ مما سبق وجود تناقض في نتائج الدراسات السابقة والتي تناولت تأثير تخصص المراجع في صناعة معينة على تدوير المراجع الخارجي

بناءً على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي :

ماهية العلاقة بين التخصص الصناعي و التدوير الإلزامي للمراجع ومدى تأثيرهم على جودة عملية المراجعة ؟، وينقسم إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية:

• ماهية المراجعة الخارجية؟

- ما هو التخصص الصناعي لمراقب الحسابات؟
- ما هو دور مراقب الحسابات في تقييم مخاطر المراجعة؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على الإطار الفكري للتخصص الصناعي للمراجع و تأثيره على جودة عملية المراجعة وكذلك الإطار الفكري لعملية تدوير المراجع الخارجي وتأثيره على تقييم مخاطر عملية المراجعة والتعرف على العلاقة بينهما وتأثير كليهما على جودة عملية المراجعة.

وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف يسعى الباحث الى تحقيق الاهداف الفرعية الاتية:

- اعطاء تصور كامل عن المراجعة الخارجية.
- تحليل وتقييم انواع المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات في بيئة الاعمال المصرية وكيفية التعامل معها.
- دراسة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات.
- التعرف علي دور المراجع الخارجي في عملية تقييم المخاطر وانعكاس ذلك علي جودة المراجعة.

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية:

تأتي الأهمية العلمية للبحث من مساهمة الفكر المحاسبي في أحد الموضوعات المهمة والتي تتناول قضية مهنية حيوية تتمثل في دور المراجع الخارجي في تقييم المخاطر التي تتعرض لها منشآت الاعمال خاصة في ظل التطورات والتغيرات المستمرة والتحديات التي تحيط بأداء الشركات ، فضلاً عن انعكاس ذلك قرار المراجع الخارجي حول مدى تحديد العوامل الحاكمة أو المحددات التي تحكم قراره وتأثير ذلك علي جودة عملية المراجعة مما يساهم في تضيق فجوة البحث المحاسبي في مصر في هذا المجال.

الأهمية العملية:

تتبع الأهمية العملية للبحث من المساهمة في توفير ادلة من بيئة الاعمال المصرية حول دور التخصص الصناعي للمراجع الخارجي في تقييم المخاطر وانعكاس ذلك علي جودة المراجعة والتي تعتبر المنتج النهائي الذي تسعى اليه عملية المراجعة مما يساهم في تحقيق العديد من المزايا والفوائد التي تعود علي المراجعة، متمثلة في الاستفادة من خبرات المراجع الخارجي من خلال العلاقة التفاعلية التي تنشأ اثناء تأدية عملية المراجعة.

منهجية الدراسة

يعتمد البحث علي المنهج الاستقرائي من خلال الاطلاع ودراسة الكتابات والدراسات التي يتضمنها الفكر المحاسبي، والمتعلقة بموضوع البحث بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الاعتماد علي المصادر المتمثلة في الكتب والمراجع والدوريات والتقارير والمؤتمرات والندوات العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع البحث (في حدود اطلاع الباحث)، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.

المنهج الاستنباطي والذي يعتمد علي التفكير المنطقي الاستنتاجي لمحاولة التعرف علي دور المراجع الداخلي في تقييم المخاطر التي تتعرض لها منشآت الاعمال خاصة في ظل التطورات والتغيرات المستمرة والتحديات التي تحيط بأداء الشركات، فضلاً عن انعكاس ذلك قرار المراجع الخارجي حول اتخاذ قراره والعوامل الحاكمة أو المحددات التي تحكم هذا القرار وتأثير ذلك علي جودة عملية المراجعة.

حدود الدراسة

يقتصر البحث على دراسة دور المراجع الخارجي فقط دون التطرق إلى المراجعة الداخلية، وذلك في تقييم المخاطر ومدى اعتماد وتأثير ذلك علي جودة المراجعة وبالتالي يخرج عن نطاق البحث:

تحديد مفهوم المراجع الخارجي وأهميته والادوار المختلفة التي يقوم بها.

تحديد التخصص الصناعي للمراجع الخارجي دون التطرق إلى تدوير عملية المراجعة.

توضيح مخاطر عملية المراجعة ومحاولة تقييمها والحد منها وبيان أثر ذلك على جودة عملية المراجعة.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات المتعلقة بالتخصص الصناعي:

دراسة (سالم، ٢٠٢٢)

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين التخصص الصناعي لمدقي الحسابات وجودة عملية المراجعة بمكاتب المراجعة.

توصل الباحث إلى عدد من النتائج الإحصائية بتأثير التخصص الصناعي لمدقي الحسابات على جودة عملية المراجعة.

أوصت الدراسة على المنظمات المهنية إصدار الإرشادات والتوصيات اللازمة لمكاتب المراجعة التي توضح مضمون التخصص وأهميته وكيفية تطبيقه والمقومات اللازمة له. على المنظمات المهنية أن تقوم بعمل دورات تدريبية تدعم ذلك.

دراسة (جبر الله، ٢٠٢٢)

هدفت الدراسة إلى محاولة الكشف عن دور التخصص الصناعي للمراجع الخارجي في الحد من مخاطر المراجعة، تكونت عينة الدراسة من عينة قصدية مكونة من (١٥٠) عينة من مكاتب المراجعة الخارجية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ساعد التخصص الصناعي للمراجع الخارجي في الحد من مخاطر الاكتشاف، ساعد التخصص الصناعي للمراجع الخارجي في الحد من المخاطر الحتمية، ساهم التخصص الصناعي للمراجع الخارجي في تقليل مخاطر الرقابة.

دراسة (يوسف، ٢٠٢١)

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد الأسهم بالإضافة إلى اختبار تأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كمتغير معدل لتلك العلاقة للشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد الأسهم.

دراسة (سمير، ٢٠٢٠)

هدفت الدراسة اختبار أثر نوع رأى مراقب الحسابات ودرجة التخصص الصناعي له على استمرارية الأرباح.

توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لنوع رأى مراقب الحسابات على القوائم المالية عن السنة الحالية على العلاقة بين الربح الحالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وربحها المستقبلي، كما كشفت نتائج الدراسة عن وجود تأثير إيجابي معنوي لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على العلاقة بين الربح الحالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وربحها المستقبلي.

دراسة (محمد، ٢٠١٩)

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على العلاقة بين استقلال مجلس الإدارة وجودة المراجعة من خلال تخفيض فرص التحريف في القوائم المالية سواء كانت الناتجة من التلاعب بالمستحقات الاختيارية أو فرص الغش في القوائم المالية.

توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية جوهرية بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة المراجعة سواء بتخفيض القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية أو فرص الغش في القوائم المالية.

ثانياً: الدراسات المتعلقة بمخاطر عملية المراجعة:

دراسة (عمر, ٢٠٢٣)

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية وأهداف مراجعة النظر في الحد من مخاطر المراجعة والتعرف على ماهية وأنواع وأسباب مخاطر المراجعة واختبار العلاقة بين مراجعة النظر والحد من مخاطر الرقابة، واختبار دور مراجعة النظر في الحد من مخاطر الإثبات والتعرف على دور مراجعة النظر في الحد من المخاطر المتلازمة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هي: الاستفادة من مراجعة النظر في الحد من مخاطر الرقابة ومخاطر الإثبات، المخاطر المتلازمة على المراجع الخارجي، تحسين نقاط الضعف التي تؤدي إلى عدم القدرة على حماية ممتلكات المنشأة ورفع كفاءة المراجعة في المنشأة.

دراسة (el – sokhary, 2018):

هدفت الدراسة إلى تقييم المخاطر والتحديات التي يمكن أن تواجه المراجع الخارجي أثناء تطبيق المراجعة الفورية للبيانات المالية المنشورة إلكترونياً.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق المراجعة الفورية أصبح ضرورة حتمية، بالإضافة إلى ظهور العديد من المخاطر والتحديات التي تواجه المراجع الخارجي نتيجة إلى الاتجاه نحو تطبيق ممارسات المراجعة الفورية .

دراسة (الاشين, ٢٠١٨)

هدفت الدراسة إلى إبراز دور المراجعة المشتركة في تقليل المخاطر المتلازمة، دراسة أثر المراجعة المشتركة في تقليل المخاطر الرقابية، اختبار دور المراجعة المشتركة في تقليل مخاطر الاكتشاف، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: تساعد المراجعة المشتركة في تبادل المعلومات والخبرات بين المراجعين المشاركين في عملية المراجعة، تحد المراجعة المشتركة من تركيز سوق المراجعة في عدد محدود من مكاتب المراجعة، عدم فاعلية تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية من أكبر مسببات المخاطر الرقابية، عدم فاعلية تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية من أكبر مسببات المخاطر الرقابية، عدم التأكد من أن العينة المختارة تمثل المجتمع يزيد من مخاطر الاكتشاف، تقديم الخدمات الاستشارية للإدارات المختلفة.

دراسة (عبد الدائم، ٢٠١٨)

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الدور الحوكمي للمراجع الخارجي واكتشاف مخاطر المراجعة (الملازمة، المرتبطة بالرقابة، المرتبطة باكتشاف الاهداف)

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: التزام المراجع الخارجي بالآليات المهنية التنظيمية ساهم في اكتشاف مخاطر المراجعة المتمثلة في مخاطر المتلازمة، المخاطر المرتبطة بالرقابة، والمخاطر المرتبطة بالاكتشاف.

دراسة: (لطفي، ٢٠١٠)

يهدف البحث الحالي الى معرفة الى دور المراجع الداخلي في الكشف عن الاخطاء والغش في القوائم المالية، الى جانب استطلاع رأي مجتمع البحث حول مدى توفر القدرة والكفاءة لدى المراجعين الداخليين في المؤسسات الحكومية في إدارة كرميان في الكشف عن الاخطاء والغش.

وقد توصل البحث الى عدة نتائج أهمها: أن يتوفر لدى المراجع الداخلي المعرفة الكافية بمعايير المراجعة الدولية التي تمكنه من اكتشاف الغش والخطأ. بحيث يقوم بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ عملية المراجعة حسب المعايير والقوانين والتعليمات. ويتم مشاركة المراجعين الداخليين في دورات خاصة في اكتشاف الغش والخطأ حسب معايير المراجعة.

وفي ضوء النتائج توصل البحث إلى عدة توصيات أهمها الاهتمام بدعم وتطوير أداء المراجع الداخلي الذي يُعد بمثابة خط الدفاع الأول للوقاية من الغش والخطأ لذا يجب العناية به وتطويره.

ينبغي قراءة معيار المراجعة رقم (٢٤٠) مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية جنباً إلى جنب مع معيار المراجعة (٢٠٠) الاهداف العامة للمراجع المستقل والقيام بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

دراسة (الرحيلي، ٢٠٠٤)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجع الخارجي في تقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الحتمية لأغراض تخطيط عملية المراجعة، كما هدفت إلى دراسة بعض عوامل الخطر الحتمي وتم أخذ خمسة وثلاثون عاملاً من العوامل موزعة على أربع مجموعات هي: إدارة العميل وصناعة العميل وعملية المراجعة والمراجع. وقد أجريت في المملكة العربية السعودية، وشملت عينة مكونة من (١١٩) مراجع حسابات. ولخصت الدراسة إلى أن المراجعين في السعودية يقيمون الخطر الحتمي عند المستوى المناسب باستثناء عاملين هما: العميل، والقوانين المؤثرة في صناعة العميل، حيث جاء تأثيرهم سلبياً

دراسة (عوض، ٢٠٠٤)

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر استراتيجيات قياس وضبط مخاطر الأعمال للمراجع على جودة أدائه المهني، في ظل الأهمية التي تعطى لمخاطر أعمال المراجع، في ضوء متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة، وتزايد مخاطر مقاضاته. اعتمدت الباحثة على ثلاثة فروض رئيسية للدراسة الميدانية، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من ثلاث فئات: الأكاديميين، مكاتب المحاسبة والمراجعة، وطالبي الخدمة.

وأظهرت نتائج اختبار الفروض أنه يوجد تداخل وتشابك لمفهوم مخاطر الأعمال في الأدب الأكاديمي لمهنة المراجعة. كما أن هناك تأثير لانعكاسات مخاطر الأعمال على جودة الأداء المهني، وأن قياس وضبط مخاطر الأعمال يؤدي إلى زيادة جودة الأداء المهني. وأظهر تحليل التمايز التماثل بين فئات الدراسة وصعوبة التمييز بينها.

فروض البحث

تنقسم فروض البحث إلى التالي:

توجد علاقة معنوية ذات تأثير إيجابي بين التخصص الصناعي للمراجع والحد من مخاطر المراجعة. وينقسم إلى الفروض التالية:

- توجد علاقة معنوية ذات تأثير إيجابي بين التخصص الصناعي للمراجع والحد من مخاطر الاكتشاف.
- توجد علاقة معنوية ذات تأثير إيجابي بين التخصص الصناعي للمراجع والحد من مخاطر الملازمة.
- توجد علاقة معنوية ذات تأثير إيجابي بين التخصص الصناعي للمراجع والحد من المخاطر الحتمية.
- توجد علاقة معنوية ذات تأثير إيجابي بين التخصص الصناعي للمراجع والحد من مخاطر الغش والتلاعب في القوائم المالية.
- توجد علاقة معنوية ذات تأثير إيجابي بين التخصص الصناعي للمراجع وتخطيط عملية المراجعة

خطة البحث:

سيتم تقسيم البحث إلى ثلاث أقسام:

الفصل الاول: إطار عام للمراجعة الخارجية

الفصل الثاني: التخصص الصناعي لمراقبي الحسابات

الفصل الثالث: مخاطر عملية المراجعة

الفصل الرابع: العلاقة بين التخصص الصناعي عملية تقييم المخاطر.

الفصل الأول: إطار عام للمراجعة الخارجية

مقدمة

نشأت مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة تمارس فيها الأنشطة الاقتصادية وتتسم بدرجة كبيرة من التعقيد، كما توفر خلالها إدارة المنشأة معلومات عن مواردها وما تتحمله من التزامات لمساعدة المستثمرين والموردين والمقرضين وغيرهم من الأطراف في اتخاذ قراراتهم، عن طريق إعداد قوائم مالية تتضمن توقعات وإيضاحات اقتصادية.

وحيث أن الإدارة التي تمثل مدى القوائم المالية لديها أهدافها التشغيلية ومصالحها الخارجية التي قد تختلف عن تلك الخاصة بمستخدمي تلك المعلومات، ومن هنا يتعين تدقيق وفحص تلك المعلومات عن طريق مراجع خارجي لإبداء رأيه عن مدى مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها. ومن هنا يمكن القول بأن مهنة المراجعة قد نشأت استجابة أو تلبية للحاجة إلى التدقيق الحيادي لتلك المعلومات (لطفى، ٢٠٠٧، ص ص: ١٠-١١).

هذا وتمثل الوظيفة الأساسية للمراجعة المستقلة في تحقيق الرقابة على التقرير المالي للشركات بواسطة مراجعين خارجيين متخصصين ومستقلين، وهي بذلك تلعب دوراً هاماً وحيوياً في تعزيز مصداقية المعلومات المالية الظاهرة في القوائم المالية للشركات محل المراجعة وذلك من خلال التأكيد على أنها دقيقة وخالية من التحيز (Stunda and Sinason, 2002, pp. 81- 93)، مما يوفر الثقة في هذه المعلومات لقطاع عريض من المستخدمين وبصفة خاصة متخذي قرارات الاستثمار والتمويل.

نشأة المراجعة

إن المراجعة قديمة منذ قدم الإنسان في صراعه مع الطبيعة من أجل إشباع رغباته فقد أدى التقدم العلمي الذي بدأ مع الثورة الصناعية إلى تطور كبير في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، اتجهت المشروعات نحو النمو واتساع نشاطها وازدياد رأس مالها بحيث لم يعد في مقدور فرد أو عدد محدود من الأفراد مواجهة احتياجات تمويلها. ولذا بدأ ظهور الشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات المساهمة، وكان من نتيجة هذا التغير الكبير في شكل المشروع وأوجه نشاطه وحجم عملياته ازدياد مشاكله، وضرورة إدارة المشروع على أسس علمية وعملية تكفل تحقيق الرقابة على أمواله وأوجه نشاطه، وتضمن رسم سياساته ومتابعة تنفيذها وتقييم أداء أجهزته والعاملين فيه.

لذلك انفصلت ملكية المشروع عن إدارته لعدم قدرة المساهمين على القيام بإدارة المشروع نظراً لزيادة العدد وعدم توافر الخبرة لدى الغالبية منهم. ومع الفصل بين الملكية والإدارة تزايد تحول أصحاب الملكية الذين لا يشتركون في الإدارة إلى خدمات مراجع الحسابات لحمايتهم ضد مخاطر الاختلاس والتلاعب في الحسابات من قبل المديرين أو الموظفين، ولكي يتولى الرقابة على أعمال مجلس الإدارة نيابة عنه، عن طريق التأكد من صحة البيانات المحاسبية ومطابقتها للبيانات الواردة في القوائم المالية التي يعدها مجلس الإدارة، ويقدمها للمساهمين.

مفهوم المراجعة الخارجية

تعرف المراجعة الخارجية بأنها عملية منظمه للتجميع والتقييم الموضوعي للأدلة الخاصة بمزاعم العميل بشأن نتائج الاحداث والتصرفات الاقتصادية لتحديد مدى تمثلي هذه المزاعم مع المعايير المحددة وتوصيل النتائج لمستخدمي القوائم المالية اصحاب المصلحة في المشروع.

وتعرف المراجعة الخارجية على انها عملية الفحص التي تمارس من طرف خارجي مختص تحقق له المصادقة على السجلات والقوائم المالية وكذا ابداء رأي في مدى صدق وعدالة القوائم المالية الثانوية لتحديد نتيجة المراجعة وعليه فالمراجعة الخارجية تقوم على التحقق الانتقائي المنتظم المنظم للأدلة وقرائن الأدلة وقرائن الاثبات لما تحتويه سجلات المؤسسة من بيانات وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بهدف ابداء رأي مهني محايد عن صدق وعدالة التقارير المالية لمستخدميها. وكذلك عرفت المراجع الخارجية بأنها المراجعة التي تتم بواسطة طرف خارج المنشأة او الشركة حيث يكون مستقلا عن ادارة المنشأة بهدف فحص انظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والدفاتر الخاصة فحصا انتقاليا انتقاديا منظما بقصد الخروج برأي في محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للمؤسسة في نهاية فتره زمنية ومدى تصويرها لنتائج اعمالها من ربح او خسارة.

عرفها احد الكتاب بقوله ان المراجعة الخارجية تقوم بها جهة مستقلة محايدة من خارج المشروع ووظيفتها الرئيسية هي فحص مستندات ودفاتر وسجلات المشروع فحصا دقيقا ومحايدا للتحقق من انها قد تمت فعلا في اطار اجراءات سليمة وصحيحة تثبت جديتها وانها وجهت توجيهها محاسبا سليما وذلك بقصد ابداء رأي فيما تتضمنه القوائم البيانات المالية من حقائق مالية ومدى دقتها في التعبير عن نتيجة النشاط للمشروع خلال الفترة ومركزها المالي في نهايتها وكفايتها كوحده اقتصادية.

ايضا عرفت المراجعة الخارجية بأنها الفحص الانتقادي المنظم لأنظمة المراجعة الداخلية والبيانات المحاسبية المقيدة بالدفاتر والسجلات والقوائم المالية بواسطة هيئة خارجية او مراجعين خارجين مستقلين تماما عن ادارة المشروع ويطلق على هذا النوع من المراجعة احيانا المراجعة المستقلة.

عرفت المراجعة الخارجية بأنها المراجع التي يقوم على تنفيذها المراجع الخارجي او مراقب الحسابات وهو خبير فني محايد مستقل يطبق القواعد والنظريات العلمية في حدود الظروف المحيطة بالمشروع الذي يفحص حساباته مستعينا بخبرته العلمية دون الارتباط بما يقدره المشروع داخليا من تعليمات او مبادئ خاصة وينتهي من عمله وفحصه بتقييم تقديره مبينا في رايه النهائي دون التغيير بأي تنظيم داخل المشروع ورائده في ذلك قواعد قواعده العامة التي يطبقها اقتناعه بما يقرره .

تعتبر ايضا بانها المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغيت فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام رقابه الداخلية من اجل ابداء رأي في محاييد حول صحه وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المولد لها وذلك لإعطائها المصدقية حتى تنال القبول والرضا لدى مستخدميها هذه المعلومات من الاطراف الخارجية خاصه المساهمون والمستثمرون والبنوك واداره الضرائب والهيئات الاخرى

وقد عرف المراجعة الخارجية بانها فحص الدفاتر والمستندات الخاصة بالوحدة المحاسبية أيا كان مجال نشاطها او شكلها القانوني والتحقق من المنشأة بما يمكن للمراجعة الخارجي من ان يبدي رايا موضوعيا في مدى تعبير القوائم المالية الختامية عن المركز المالي للمنشأة ونتيجة اعمالها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

تشير المراجعة الخارجية الى انها عملية المراجعة المؤدية عن طريق اطراف خارجيه عن المنشأة محل المراجعة فعاده ما يتم اداء تلك المراجعة عن طريق خبراء مستقلين عن محل المراجعة وموظفيها طبقا للمتطلبات التي يتم تحديدها عن طريق او لصالح الاطراف التي تستفيد من اداء عملية المراجعة مرجع رقم ٣ اما ويليام وميرسون عرفها المراجعة الخارجية بانها عملية التحقق من صحه مزاعم شخص ما وحتى تتم المراجعة بكفاءة يجب ان تعتمد على قواعد ومعايير منظمه وثابته تحدد المقصود بهذه العملية والظروف التي تمارس فيها ايضا عرفها البشارة بعملية فحص المستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمنشأة فحصا دقيقه حتى يطمئن المراجع من ان التقارير المالية سواء كانت تقديرا عن نتيجة المشروع خلال فتره زمنية او اي تقديرا اخر يظهر في صورته واضحة حقيقية ودقيقة .

وهو ينص على انها عمل منظم للحصول على ادله الاثبات بطريقه موضوعيه وتقييم هذه الأدلة بغرض التأكد من مدى سلامه العمليات والتحقق من درجه التوافق بين ادله الاثبات والمعايير الموضوعية وتوصيل ذلك الى الاطراف المستفيد عرفت المراجعة الخارجية بانها المراجعة التي مارسها جهاز خارجي سواء مراجعين مهنيين او مستقلين او اجهزه حكومية ويكون هؤلاء المراجعين مستقلين تماما عن ادارته المشروع ولا يخضعون لأوامرهم اي ليست لهم تبعيه وظيفيه ويمارسون عملهم كوكلاء عن المساهمين او اي اصحاب مصلحة اخرى.

تمثل المراجعة الخارجية في عمليات المراجعة المؤداة لأطراف خارج المنشأة محل المراجعة عن طريق خبراء متخصصين ومستقلين عن المنشأة محل المراجعة ويطلق اسم المراجعين الخارجيين ويتميز هؤلاء المراجعين بالتأهيل والاستقلال ويقوم المراجع الخارجي بأداء عملية المراجعة وفقا لمعايير المراجعة الدولية ولعل أكثر عمليات مراجعته الخارجية شيوعا المراجعة الإلزامية حيث تلتزم منشآت الاعمال بتعيين مراقب للحسابات من خلال الجمعية العامة تطبقا لأحكام القانون.

وعرفت مرجع المراجعة الخارجية على انها اختبار تغني صارم وبناء بأسلوب من طرف مهني مؤهل ومستقل بغية اعطاء رأي معلل على نوعيتهم مصداقيه المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة وعلى مدى احترام الواجبات في اعداد هذه المعلومات في كل الظروف وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المتعارف بها في مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة وعلى الوضعية المالية ونتائج المؤسسة.

اهمية المراجعة الخارجية تتماثل أهمية المراجعة الخارجية بصفه عامه في:

تخفيض مقدار عدم التأكد وتجنب اتخاذ القرارات الخاطئة.

زيادة قيمه المعلومات لاتخاذ قرارات محدده مرتبطة بأهداف محددة.

تؤدي المراجعة الى تجنب نتائج الغير مرغوب فيها.

تطور عمله الاتصال التنظيمي الموجه تخلف وعي مهني وتطور وزيادة الفاعلية واشباع رغبات المراجعة.

يعتمد نجاح عمله اتخاذ القرارات على المعلومات المتاحة يجب ان تتميز بصفتين اساسيتين هما الملائمة والمصداقية.

ضرورة وجود مطابقه واتفاق بين الارقام والالوصاف المحاسبية من ناحية المواد والاحداث التي تنتج عن تلك الارقام والالوصاف من ناحية اخرى.

المراجعة الخارجية باعتبارها خدمه لأبداء الرأي تساعد حتما في زيادة الثقة في المعلوم وتعزيز درجه الاعتماد عليها.

بالإضافة الى ان اهميه المراجعة الخارجية بصفه خاصه تظهر في انها وسيله تخدم فئات كثيره تعتمد اعتمادا كبيرا على البيانات المالية التي يعتمد عليها مراجع الحسابات الخارجي المستقلة وذلك لتلبية احتياجاتها الواسعة غير متجانسة من المعلومات والتي تختلف تبعا لاختلاف مصالحها واهدافها وهذه الفئات تتمثل فيما يلي:

المساهمون يسعون الى الحصول على معلومات تمكنه من مسائله الإدارة والعاملين واتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة او خفض او المحافظة على نسبة الاستثمار الحالي.

هيئته سوق المال تعتبر هيئته سوق المال بالنسبة للعديد من الدول المستخدمة لتقرير المراجع لمالها من دور اشرافي ورقابي على سوق الاوراق المالية.

اتحادات ونقابات العمال تلعب اتحادات ونقابات العمال دورا هاما في الحفاظ على حقوق العمال في ظل اقتصاد السوق وذلك خلال اليه التفاوض مع ادارة الشركة على اتفاقيات مشاركته الارباح.

اداره الشركة تعتمد ادارته الشركة على القوائم المالية التي يتم اعتمادها من قبل المراجع المحاييد والمستقل إذا يتمثل تقريره اداه لإطفاء الصديق على افصاح الإدارة للملاك او المساهمين.

الجهات الحكومية تعتمد بعض اجهزة الدولة على القوائم المالية التي تصدرها الشركات في العديد من الاغراض منها مراقبه النشاط الاقتصادي او رسم سياسات الاقتصادية للدولة او فرض الضرائب.

العملاء والموردون والمنافسون ان هذه الفئة تحتاج الى المعلومات المعتمدة من المراجع الخارجي لتمكينهم من تقييم مدى استمراريته تعهدات المؤسسة كمصدر للسلع والخدمات وتقييم القوى التنافسية للسوق.

نظام المحاكم ويحتاج الى معلومات تساعد في تقييم الموقف المالي للمؤسسة لأغراض حالات الافلاس وتقييم الاصول الضريبية وفي اغراض الدعاوي القضائية.

دعاه ومؤسسات حماية البيئة: هؤلاء يحتاجون الى معلومات تساعد في تقييم الاضرار البيئية الناتجة عن مزاولة المؤسسة لنشاطها.

المستثمرون القدام والجدد وهم يحتاجون للقوائم المالية الصحيحة بعد اعتمادها من المراجعين لإمكانية الاستثمار في المؤسسة وتحديد السعر المناسب للاستثمار بما يحقق لهم أكبر عائد.

الدائنون والبنوك تساعد المعلومات المعتمدة من المراجع الخارجي المستقل هذه الفئة في تحديد مدى امكانه منح القروض للمؤسسة وكذلك تحديد مبلغ القروض وشروطه كما ان هناك دواعي واسباب ادت الى الحاجة والاهتمام بالمراجعة الخارجية:

لا شك ان الدافع الاساسي لنشاه الحاجة الى مراجعته الخارجية هو انفصال الملكية عن الإدارة كما انه لا شك ايضا ان زيادة الطلب على خدمات المراجعة الخارجية يرجع الى وجود نصوص الطلب على المراجعة الخارجية كما جاء ببيان مفاهيم المراجعة الأساسية الصادرة عن جمعيه المحاسبين الأمريكية في عام ١٩٧٣ هذه العوامل هي:

وجود تعارض في المصالح: عندما يعتقد مستخدمي المعلومات المستثمرين والدائنين ان هناك تعرضا محتملا في المصالح بينه وبين معدي المعلومات في مصادرها الإدارة فان ذلك يؤدي بهم الى التسليم بإمكانية وجود التحيز من قبل معديه المعلومات.

النتائج هو الاثر المتتابع للمعلومات: تمثل القوائم المالية المنشورة مصدرا هاما بل وأحيانا المصدر الوحيد للمعلومات التي يعتمد عليها المستخدمون الخارجيون في اتخاذ القرارات وعندما يكون لهذه القرارات نتائج جوهرية بالنسبة لمستخدمين فان التحيز او التضليل او عدم الملائمة او عدم الاكتمال لمثل هذه المعلومات سوف يؤدي الى قرارات خاطئة تعود بالضرر على مستخدم المعلومات واولئك الذين يتأثرون بها.

تعقد وضخامة حجم المنشأة نسبة لتطور وكبر حجم المنشآت وزيادة نشاطاتها ومشروعاتها تعقدت بالتالي معاملاتها ومن ثم زاد حجم المعلومات وتعقدها والنظم المحاسبية المرتبطة بها وتباينت المشاكل المحاسبية على سبيل المثال حالات الاندماج وسيطرة الشركات القابضة على التابعة وعمليات التجارة الإلكترونية.

البعد او الانعزال بين المستخدم القوائم المالية والنظام الذي أعدها: في ظل انفصال الملكية عن الإدارة أصبح من الطبيعي وجود تباعد مكاني وزماني بين مستخدمي المعلومات والإدارة ولكي يطمئن هؤلاء المستخدمين لتلك المعلومات لابد لها من ان تراجع بواسطة أطراف محايدة وذلك لصعوبة مراجعته هؤلاء الأشخاص

ملزمه في قوانين الشركات في بلدان العالم المختلفة بضرورة المراجعة الخارجية للقوائم المالية للشركات المساهمة الا انه توجد عوامل اخرى تؤدي الى خلق لتلك القوائم المالية بأنفسهم نتيجة للعوامل القانونية والاقتصادية والمالية ومن هنا جاءت اللجوء التام الى المراجعة الخارجية.

اهداف المراجعة الخارجية:

تطورت اهداف المراجعة من اكتشاف الغش والتلاعب والاختلاس الى الخروج برأي فني محايد يبين نتائج المؤسسة من ربح او خسارة ومركزها المالي في نهاية الفترة المالية لذا هناك نوعين من الاهداف اهداف تقليديه واهداف متطورة او حديثه:

اولا: الاهداف التقليدية بدورها تنفرع الى:

أ- الاهداف الأساسية:

التحقق من ان جميع العمليات قيدت تقييدا صحيحا طبقا للقواعد المحاسبية السليمة والصحيحة وكذلك الحسابات الختامية والميزانية.

ابداء الرأي عما إذا كانت الحسابات الختامية او حسابات النتيجة تبين بصدق ووضوح نتيجة الاعمال الصحيحة والصادقة عن الفترة الزمنية التي اعدت عنها ومدى وماذا تعبيرها عن حقيقة نشاط المشروع خلالها.

ب- اهداف خاصه:

تعتبر الاهداف التي سبق ذكرها في الاهداف الرئيسية المراجعة الخارجية وفي سبيل تحقيق المراجعة لتلك الاهداف فان هناك اهداف فرعيه اولى ان يحققها وهي الستة اهدافا متعلقة بفحص ارصده حسابات القوائم المالية هذه الاهداف تستخدم كأهداف بسيطة وتعتبر حركه وصل بين معايير المراجعة واجراءاتها وتتماثل هذه الاهداف الفرعية في الاتي:

- **التحقق من الوجود:** اي ان الاصول والخصوم اول الالتزام موجود فعلا في تاريخ معين.

- **التحقق من الاكتمال:** يعني انا كافة الاصول والخصومة والمصروفات والايادات قد تم قيدها في الدفاتر والسجلات وأنها لا يوجد عمليات غير مسجلة.
- **التحقق من الملكية:** يعني انا كافة الأصول والممتلكات مملوكة لمؤسسه في تاريخ معين وان الخصوم او الالتزامات تمثل التزاما حقيقيا على المؤسسة في تاريخ معين.
- **التحقق من التقييم:** ان الاصول والخصوم قد تم تقييمهما وقيدها بقيمتها الملائمة.
- **التحقق من عرض القوائم المالية بصدق وعدالة:** ان كافة المكونات قد تم الافصاح انا وعرضها بصورة سليمة وفقا للمتطلبات القانونية والمهنية ذات الصلة.

ب- الاهداف الفرعية الثانوية:

- اكتشاف ما قد يكون ضد الدفاتر من اخطاء او غش.
- تقليل فرص الاخطاء والغش عن طريق زيارات المراجع المفاجئة للمشروع وتدعيم انظمه الرقابة الداخلية المستخدمة لديه.
- عدد مستخدمي القوائم في اتخاذ القرارات مناسبة لاستثماراتهم وذلك بتوفير الثقة في البيانات والمعلومات المالية.
- مساعده دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.

ت- اهداف الحديثة المتطورة:

- مراقبه الخطط والسياسات ومتابعه درجه التنفيذ واسباب الانحراف وطرق معالجتها.
- المصادقة على الوثائق المالية والتقارير المودعة من طرق الإدارة لإعطائها مصداقيه اكثر حتى تساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات.
- المشاركة في تخطيط الاقتصاد الوطني ومساعدته الجهات الحكومية.
- تقييم نتائج الاعمال وفقا لنتائج المرسومة.
- تحقيق اقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.
- تحقيق أكثر كفاية انتاج ممكنه طريق منع الاسراف في جميع نواحي النشاط.

فروض مراجعه الخارجية:

تعرف الفروض على انها معتقدات المتطلبات سابقه واساسيه تعتمد عليها الافكار والمقترحات والقواعد الاخرى لترشيد السلوك وتتماثل الفروض الأساسية التي تعتمد عليها نظريه المراجعة في الاتي:

- قابلية البيانات المالية للفحص وعدم وجود تعارض بين مصلحه كل من المراجع الخارجي والإدارة.
- خلو القوائم المالية واي معلومات اخرى تقوم للفحص من ايه اخطاء غير عاديه او تواطئية ووجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الاخطاء.
- التطبيق المناسب لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها ويؤدي الى سلامه تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الاعمال والعناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل ما لم يوجد الدليل على عكس ذلك.
- عدم التأكيد والذي يستدعي الحاجة الى وجود ادله اثبات كفيه لإزاله حاله عدم التأكيد والمراجعة للاستخدام غير المتكامل للبيانات المحاسبية وعدم القدرة على تقدير كافة الظروف المستقبلية اثناء اتخاذ القرارات وعدم وجود نظام جيد للاتصال في المؤسسة.
- استقلال المراجع يعتبر المراجع حكما يعتمد على رايه فيما كل الامور ومن حق الاطلاع على دفاتر والمستندات وبيانات المؤسسة التي يقوم مراجعتها كما لديه الحق في ابداء راي معارض.
- توفير تأهيل خاص للمراجع وذلك لان المراجع يستخدم حكمه الشخصي عند ممارسه وظيفته فيما يتطلب قدرات علميا وعمليا كافيا لأداء مهنته.

خصائص المراجعة الخارجية تتمثل الخصائص المراجعة الخارجية:

- المراجعة الخارجية عمليه منظمه حيث تتم ممارستها وفق اطار ومنهج منظم ومن خلال مجموعات والخطوات المنظمة والمتتابع ابتداء بقبول التكليف وباستكشاف بيئة المراجعة وتخطيط وتصميم منهج المراجعة وتنتهي ببلوغه نتائج المراجعة واعداد التقرير الذي يشتمل على ابداء الراي الفني المحايد.
- ضرورة الحصول على قرائن وادله اثبات وتقديمها بطريقه موضعيه.
- ايصال نتائج الفحص والدراسة الى أطراف معينه.
- ضروري التطابق العمليات والاحداث الاقتصادية محل الدراسة والتقييم من طرف المراجع مع المعايير وضرورة وجود هذه المعيار حتى يتمكن المراجع من ابداء الراي واصدار حكم البيانات والمعلومات التي يقوم بدراستها.

الفصل الثاني

التخصص الصناعي لمراجع الحسابات

مقدمه

إن التزايد في التعقيدات التنظيمية والاقتصادية وتمايز طبيعة نشاط القطاعات الصناعية في البيئة المعاصرة جعلت لكل صناعة خصائص وعوامل خاصة تتميز بها عن غيرها من الصناعات، وبما أن مهمة المراجع تقوم أساساً على تقديم خدماته إلى تلك الصناعات كان لابد من حصوله على نظام معلومات متكامل لكل صناعة على حدى، الأمر الذي أدى إلى ضرورة قيام المراجع بالتخصص تبعاً لكل قطاع صناعي، فيكون هناك مراجع متخصص في مجال القطاع الصناعي وآخر في التجاري وآخر بالقطاع الخدمي.

لذا يعد التخصص المهني للمراجع أحد الاتجاهات الحديثة في تطوير مهنة المراجعة، وأحد أبرز مداخل الاستمرارية في سوق المراجعة لمواجهة المنافسة المتزايدة في ظل العولمة وانفتاح الأسواق. ومع ذلك لا يوجد معيار يدل صراحة على ضرورة التخصص المهني للمراجع. إلا أن هناك معايير تبين أن تفهم المراجع لطبيعة الصناعة التي تعمل فيها المنشأة، والتي يقوم بأداء المراجعة فيها يعد ضرورة أولية لكي يؤدي عمله على أكمل وجه، ويساعده ذلك في معرفة مكان وجود الأخطار في تلك الصناعات وتخطيط أفضل لعمليات المراجعة.

في بداية هذا الموضوع فإن السؤال الذي يطرح نفسه هل تقود الخبرة في مجال معين إلى تخصص المراجع؟ وللإجابة عن هذا السؤال ينبغي أولاً التفرقة بين الخبرة بنوعها العام والمهني.

وتعرف الخبرة العامة أو ما يطلق عليها سنوات الممارسة أو الأقدمية بأنها "طول المدة التي يقضيها شخص معين في وظيفة متخصصة أو في أداء مهمة محددة". ولكن يرى بعضهم أن الخبرة العامة وإن كان يصعب وصفها في مجال المراجعة، لكن لها دلائل ومقاييس يمكن من خلالها تحديد مفهوم الخبرة عن طريق دراسة العوامل العقلية التي يستخدمها المراجعون، والتي تعمل على تحديد أبعاد اكتساب المعلومات واستخدامها، وتحديد عوامل ومعايير تقييم المعلومات والتي عن طريقها يتم تحديد الأنواع الخاصة من المعلومات ذات الاهتمام والتركيز من قبل المراجعين. ومن ثم يمكن استخدام مفهوم أو مضمون سنوات الممارسة لتحديد مفهوم الخبرة. أما الخبرة المهنية فتعرف بأنها "المقدرة على الأداء الكفء للمهام المعقدة غير الهيكلية بطريقة متميزة، اعتماداً على المعرفة المتراكمة في مجال معين، والإجراءات المحددة لأداء مثل تلك المهام".

مفهوم التخصص المهني للمراجع

التخصص الصناعي هو مفهوم يشير إلى التركيز على مجال أو قطاع صناعي محدد في ممارسة مهنية معينة. في سياق المراجعة، يشير التخصص الصناعي إلى أن مراجع الحسابات يركزون جهودهم على فحص وتدقيق الشركات العاملة في صناعة معينة، مثل الصناعة المصرفية، أو

الصناعة النفطية، أو الصناعة التكنولوجية. هذا التركيز المتخصص يمنح مراجع الحسابات فهماً أعمق للمعايير المحاسبية الخاصة بالصناعة، والتحديات التي تواجهها، والمخاطر التي تتعرض لها.

يعرف التخصص " بأنه امتلاك مساحة عريضة من المعرفة والمهارة العلمية في مجال معين " أو "المعرفة التي يكتسبها المراجع نتيجة للتخصص في مراجعة عملاء صناعة معينة أو أداء مهام محددة" ويعرف المتخصصون في الصناعة تحديداً بأنهم: "مراجعون متخصصون في مكاتبهم، وتعد عملية تدريبهم وممارستهم للخبرة مقتصرة في صناعة معينة".

ويشار إلى تخصص المراجع أيضاً بأنه " قيام المراجع بأداء خدمات المراجعة المستقلة إلى عملاء ينتمون إلى قطاع أو نشاط صناعي واحد، بما يتضمن ذلك تماثل طبيعة العمليات التي تقوم بها المنشآت في القطاع نفسه، وإمكانية الحصول على المعارف والخبرات المتعلقة بطبيعة تلك العمليات"

وبالنظر إلى مفاهيم الخبرة العامة والخبرة المهنية والتخصص المهني أعلاه، يمكن القول إن الخبرة العامة عبارة عن المدة الطويلة التي يقضيها الفرد في وظيفة معينة أو في أداء مهمة محددة، في حين تعكس الخبرة المهنية المهارة في أداء مهمة في مجال معين ولا تقاس بعدد السنوات بشكل مطلق، وإنما ينبغي نسبتها إلى مهمة معينة، في حين يعني التخصص المهني للمراجع المعرفة المتعمقة في نشاط اقتصادي معين.

يعد التخصص المهني للمراجع أحد الاتجاهات الحديثة في تطوير مهنة المراجعة، وأحد أبرز مداخل الاستمرارية في سوق المراجعة لمواجهة المنافسة المتزايدة في ظل العولمة وانفتاح الأسواق. ومع ذلك لا يوجد معيار يدل صراحة على ضرورة التخصص المهني للمراجع. إلا أن هناك معايير تبين أن تفهم المراجع لطبيعة الصناعة التي تعمل فيها المنشأة، والتي يقوم بأداء المراجعة فيها يعد ضرورة أولية لكي يؤدي عمله على أكمل وجه، ويساعده ذلك في معرفة مكان وجود الأخطار في تلك الصناعات وتخطيط أفضل لعمليات المراجعة.

ومن أبرز تلك المعايير التي أدت إلى ظهور مفهوم التخصص المهني كاستجابة لها، هي معايير المراجعة الأمريكية المتعارف عليها، ومعايير المراجعة الدولية. حيث يقضي المعيار الأول من معايير العمل الميداني، أن يتم التخطيط لعملية المراجعة على نحو مناسب، وكجزء رئيسي من هذا التخطيط يعد فهم عمل العميل والنشاط الذي يعمل فيه. ويمثل حصول المراجع على المعرفة المتعلقة ببيئة نشاط العميل الإطار الذي من خلاله يمارس دوره في القيام بأعمال التخطيط الاستراتيجي للمراجعة، ومن خلال فهم بيئة الأعمال المحيطة، وفهم الأحداث والمعاملات داخل المنشأة يمكن للمراجع تقييم المخاطر وتحديد الصعوبات التي تواجه تنفيذ عملية المراجعة.

وفيما يتعلق بمعايير المراجعة الدولية يقضي المعيار رقم (٣١٥) بعنوان "فهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية"، بضرورة حصول المراجع على المعرفة الكاملة بنشاط المنشأة وبيئتها قبل الموافقة على التكليف بعملية المراجعة وبعد قبول التكليف. وفي هذه الحالة فإن الفهم

لمنشأة العميل يعمل على زيادة درجة تخصص المراجعة في اتجاهين، يتمثل أولهما في الحصول على معرفة أولية عن القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة، وكيفية عمل المنشأة المكلف بمراجعتها. أما الاتجاه الثاني فيدفع المراجع -حسب الظروف- بالحصول على المعرفة المطلوبة - معلومات أكثر تفصيلاً - في بداية التكاليف. وهو ما يعني تقييم تلك المعلومات وتحديثها كلما تقدمت عملية المراجعة عن طريق الاتجاهين معاً.

وتقضي الفقرة السادسة من معيار المراجعة الدولي رقم (٥٥٠) بعنوان "الأطراف ذوو العلاقة" بأن المراجع يحتاج إلى مستوى من المعرفة بأعمال المنشأة والصناعة التي تنتمي إليها لمساعدته في تعرف الأحداث والمعاملات والممارسات التي قد يكون لها أثر جوهري في القوائم المالية. وعملياً فإنه من الصعب أن تتوافر للمراجع المعرفة الكافية بطبيعة النشاطات التي تتطلب خدمات المراجعة، والتي تجعل منه مراجعاً لتلك النشاطات جميعها، وهو ما يضع المراجع أمام خيارين هما: أن يكون لديه الإلمام الكافي بأمور الصناعات الموجودة بالبيئة المحيطة التي تتطلب خدماته، وهذا يتطلب منه تكاليف ضخمة في الحصول على تلك المعرفة وتكاليف عملية التدريب، مما يصعب على مكتب المراجعة تحمل تلك التكاليف، وفي أحيان أخرى يكون من غير العملي الإلمام بكل تلك الصناعات.

أو قبول المراجع لعمليات المراجعة في ظل عدم المعرفة الكافية والمخصصة بطبيعة النشاطات في البيئة المحيطة، وفي هذه الحالة قد تكون المنشأة التي يراجعها ضمن صناعات تتميز بمخاطر مرتفعة، وهو ما يعرضه لمخاطر التقاضي إذا أخفق في عملية المراجعة، سواء من جانب العميل أو من جهة الطرف الثالث، ومن ثم يتحمل المراجع دفع تعويضات قد تفوق إمكانياته، فضلاً عن فقدان الثقة من قبل الجمهور بالمراجع وبالمهنة عموماً. ويؤكد ذلك إحدى الدراسات التي أشارت إلى أن حالات الإخفاق التي حصلت خلال المدة الماضية في عمليات المراجعة يرجع السبب في أغلبها إلى عدم معرفة المراجع بصناعة العميل.

فضلاً عما سبق يعد المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين مسألة التخصص في مهنة المراجعة أحد أبرز خمس قضايا تواجه المهنة في القرن الواحد والعشرين، وأن الطلب على خدمات المراجعة في المكاتب المتخصصة سوف يكون هو الطابع الغالب في هذه المدة، وبالمقابل ينخفض الطلب على خدمات المراجعة في المكاتب الأخرى. ومن هنا تفرض البيئة الاقتصادية الحالية على المراجع أن يتخصص في نشاط معين، وهو ما قد يؤدي إلى التخفيف من حالات إخفاق المراجعة

أهمية التخصص المهني للمراجع:

تبرز أهمية التخصص المهني للمراجع في رغبته بتعزيز سمعته المرتبطة بتقديم خدمات ذات جودة عالية، حيث ينتج عن ذلك تقديم المكتب المتخصص لمستوى مرتفع من التأكيد مقارنة بعمليات المراجعة المقدمة من قبل مكاتب مراجعة غير متخصصة. وبذلك أصبح التخصص المهني

للمراجع يمثل إحدى الاستراتيجيات التي يتبعها المراجع أو شركات المراجعة للمنافسة في سوق المهنة بدلاً عن الأتعاب.

وتظهر أهمية أخرى للتخصص تتمثل في مسألة تخفيض الاستعانة بالخبراء من قبل المراجع، فالعديد من الأعمال تحوي كثيراً من الغموض وتفاصيل أكثر للشيء محل المراجعة خاصة في ظل التوجه نحو مراجعة الأداء البيئي، والاهتمام بكثير من القضايا الأخرى التي بدأت مهنة المراجعة الاهتمام بها وكانت من السابق خارج دائرة اهتمام المهنة، وهو ما أدى إلى طلب المراجع للنصح والمشورة حول تلك الأعمال. ويلجأ المراجع في الغالب في حال عدم تعاون الإدارة وعدم ثقة المراجع في بيانات الإدارة حول رقم ما إلى جهة حيادية ليطلب منها النصح والمشورة. ويجب على المراجع في هذه الحالة أن يلم إلماماً كافياً بأعمال العميل ليحدد مدى ضرورة الاستعانة بالخبير، كما يجب عليه أيضاً أن يقيم التأهيل المهني للخبير، وأن يفهم أهداف ومجال عمل الخبير، فضلاً عن الأخذ بالحسبان علاقة الخبير بالعميل لتعرف الحالات التي يمكن أن تضعف من موضوعية الخبير، ومن ثم فإذا توافرت له المعرفة المتخصصة في ذلك النشاط فإنه قد يخفض من الاستعانة بالخبير إلى درجة كبيرة في حالات كثيرة.

أما أهمية التخصص المهني للمراجع في كشف حالات إدارة الأرباح المحاسبية، فإن احتمالات حدوث احتيال مالي في التقارير المالية لمنشآت الأعمال، تقل في حالة تخصص المراجع في نشاط العميل نفسه، عكس ما هو عليه الحال في حالة عدم تخصص المراجع، إذ يعد التخصص المهني في مهنة المراجعة من أهم العوامل التي يمكن الارتكاز عليها في مواجهة قيام منشآت الأعمال بإصدار تقارير مالية مضللة أو متضمنة احتيالاتاً مالياً، وغالباً تلجأ منشآت الأعمال التي تتبع أساليب إدارة الأرباح، إلى اختيار مراجعين غير متخصصين في نفس مجال نشاطها، اعتقاداً منها أنه يمكنها إخفاء إدارة الربح المحاسبي عن مثل هؤلاء المراجعين. وبناء على ما سبق يمكن القول، إنه في هذه الحالة توجد علاقة ارتباط عكسية بين التخصص المهني للمراجعين وقيام منشآت الأعمال بإصدار تقارير مالية مضللة. حيث يسهم تخصص المراجع في تدعيم قدرات المراجعين في اكتشاف وقائع قيام منشآت الأعمال باتباع أساليب إدارة الأرباح المحاسبية ومنعه، وهو ما ينعكس في النهاية على تدعيم الكفاءة المهنية للمراجع.

فضلاً عن ذلك تظهر أهمية أخرى للتخصص المهني للمراجع وهو الإسهام في تدعيم درجة استقلال المراجع، حيث يعمل ذلك على تقوية درجة احتفاظ المراجع الخارجي باستقلاله في مواجهة محاولات بعض العملاء لمساومته على ذلك الاستقلال. ومع ذلك هناك من يرى أن استقلال المراجع يمكن أن يتعرض للتهديد من خلال تخصص المراجع في صناعة معينة، ويظهر ذلك من خلال تزايد اعتماد شركات المراجعة المهنية على عملائها في نشاط اقتصادي معين، وكذلك ما قد يرتبط به من خدمات أخرى بخلاف مهام المراجعة الخارجية لهؤلاء العملاء أنفسهم. إلا أن هذا التهديد يمكن تداركه والتغلب عليه، إذا ما تم التحقق من جدوى التخصص المهني في الواقع المهني، من خلال تطوير المحاور المهنية التنظيمية الملائمة لترجمة ذلك التخصص في الواقع

العملي، ومن ذلك تطوير كل من معيار الاستقلال ذاته، ودليل السلوك الأخلاقي للمهنة، وكذلك فعاليات المسؤولية القانونية والتأديبية، ومحاور الممارسة المهنية، فضلاً عن إطار عمل لجان المراجعة بالشركات المساهمة، وبرامج التعليم المحاسبي الجامعي وبرامج التعليم المهني المستمر. وبناء على ما سبق، يمكن القول: إن استراتيجية التخصص المهني تمثل تدعيماً للموقف التفاوضي للمراجع وتدعيماً لاستقلاله وليس العكس، وذلك في مواجهة محاولات بعض العملاء المساومة على استقلاله.

وقد اوضحت بعض الدراسات ان اهمية التخصص الصناعي للمراجع تتمثل فيما يلي:

مواجهة المنافسة

إن زيادة حدة المنافسة بين مكاتب المراجعة وتنوع معايير المحاسبة التي تختص بكل نشاط صناعي على حده، أدى إلى الاتجاه في مهنة مراجعة الحسابات الخارجية إلى زيادة الاهتمام بضرورة التعرف على طبيعة نشاط العميل ولأهمية هذا الأمر فإنه صدر معيار مراجعة دولي رقمه (٣١٥) والذي يتطلب من المراجع أن يحصل على الفهم الكامل لطبيعة المنشأة التي يقدم لها خدمات المراجعة والتعرف على البيئة التي تعمل فيها، وذلك لكي يتمكن من تحديد ومعرفة المخاطر والتحريفات الجوهرية التي قد توجد في القوائم المالية، والتي قد تكون ناتجة عن أخطاء أو عن غش متعمد.

ولا شك أن تخصص مكاتب وشركات المراجعة في قطاعات معينة في ظل سوق المهنة التنافسي في تقديم الخدمات يحقق مزايا عديدة منها، مواجهة المنافسة الشديدة والحصول على أكبر حصة من مجموعة العملاء في السوق المتاحة، خفض تكلفة أدا عمليات المراجعة نتيجة التخصص وتحميل تكلفة التطوير على عدد أكبر من العملاء، ورفع مستوى جودة الأداء المهني لعمليات المراجعة وما لهذا من أثر على زيادة عدد العملاء وما يترتب عليه من زيادة في حجم أرباح المكتب نتيجة لانخفاض تكاليف التطوير مقارنة بالمكاتب الأخرى.

التخطيط لعملية المراجعة

بعد التخطيط لعملية المراجعة على نحو مناسب من أبرز العوامل التي أدت إلى ظهور مفهوم التخصص المهني كاستجابة لها، حيث يعد فهم عمل العميل والنشاط الذي يعمل فيه، ويمثل حصول المراجع على المعرفة المتعلقة ببيئة نشاط العميل الإطار الذي من خلاله يمارس دوره في القيام بأعمال التخطيط الاستراتيجي للمراجعة ومن خلال فهم بيئة الأعمال المحيطة، وفهم الأحداث والمعاملات داخل المنشأة يمكن للمراجع تقييم المخاطر وتحديد الصعوبات التي تواجه تنفيذ عملية المراجعة.

وفيما يتعلق بمعايير المراجعة الدولية يقضي المعيار رقم (٣١٥) بعنوان " فهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية "، بضرورة حصول المراجع على المعرفة الكاملة بنشاط المنشأة،

وبيئتها قبل الموافقة على التكليف بعملية المراجعة وبعد قبول التكليف. وفي هذه الحالة فإن الفهم لمنشأة العميل يعمل على زيادة درجة تخصص المراجعة في اتجاهين، يتمثل أولهما في الحصول على معرفة أولية عن القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة، وكيفية عمل المنشأة المكلف بمراجعتها. أما الاتجاه الثاني فيدفع المراجع - حسب الظروف - بالحصول على المعرفة المطلوبة - معلومات أكثر تفصيلاً - في بداية التكليف وهو ما يعني تقييم تلك المعلومات وتحديثها كلما تقدمت عملية المراجعة عن طريق الاتجاهين معا (Klein, 2002).

تخفيض الاستعانة بالخبراء من قبل المراجع

فالعديد من الأعمال تحوي كثيراً من الغموض وتفاصيل أكثر للشيء محل المراجعة خاصة في ظل التوجه نحو مراجعة الأداء البيئي، والاهتمام بكثير من القضايا الأخرى التي بدأت مهنة المراجعة الاهتمام بها وكانت من السابق خارج دائرة اهتمام المهنة، وهو ما أدى إلى طلب المراجع للنصح والمشورة حول تلك الأعمال. ويلجأ المراجع في الغالب في حال عدم تعاون الإدارة وعدم ثقة المراجع في بيانات الإدارة حول رقم ما إلى جهة حيادية ليطلب منها النصح والمشورة. ويجب على المراجع في هذه الحالة أن يلم إلماماً كافياً بأعمال العميل ليحدد مدى ضرورة الاستعانة بالخبير، كما يجب عليه أيضاً أن يقيم التأهيل المهني للخبير، وأن يفهم أهداف ومجال عمل الخبير، فضلاً عن الأخذ بالحسبان علاقة الخبير بالعمل لتعرف الحالات التي يمكن أن تضعف من موضوعية الخبير، ومن ثم فإذا توافرت له المعرفة المتخصصة في ذلك النشاط فإنه قد يخفض من الاستعانة بالخبير إلى درجة كبيرة في حالات كثيرة.

الكشف عن حالات إدارة الأرباح

إذ يعد التخصص المهني في مهنة المراجعة من أهم العوامل التي يمكن الارتكاز عليها في مواجهة قيام منشآت الأعمال بإصدار تقارير مالية مضللة أو متضمنة احتيالاً مالياً، وغالباً تلجأ منشآت الأعمال التي تتبع أساليب إدارة الأرباح، إلى اختيار مراجعين غير متخصصين في نفس مجال نشاطها، اعتقاداً منها أنه يمكنها إخفاء إدارة الربح المحاسبي عن مثل هؤلاء المراجعين.

وبنا على ما سبق يمكن القول، إنه في هذه الحالة توجد علاقة ارتباط عكسية بين التخصص (المهني الصناعي) للمراجعين وقيام منشآت الأعمال بإصدار تقارير مالية مضللة. حيث يسهم تخصص المراجع في تدعيم قدرات المراجعين في اكتشاف وقائع قيام منشآت الأعمال باتباع أساليب إدارة الأرباح المحاسبية ومنعه، وهو ما ينعكس في النهاية على تدعيم الكفاءة المهنية للمراجع، فضلاً عن ذلك تظهر أهمية أخرى للتخصص المهني للمراجع، وهو الإسهام في تدعيم درجة استقلال المراجع، حيث يعمل ذلك على تقوية درجة احتفاظ المراجع الخارجي باستقلاله في مواجهة محاولات بعض العملاء لمساومته على ذلك الاستقلال.

الحد من مخاطر المراجعة

تقوم الإدارة بإعداد القوائم المالية والاحتفاظ بسجلات محاسبية منتظمة، ويقع على عاتق المراجع مسؤولية إبداء الرأي في عدالة تلك القوائم في التعبير بوضوح عن المركز المالي للمنشأة.

وتشير معايير المراجعة إلى أن عوامل الصناعة يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تخطيط المراجعة وإجراءاتها، فمثلاً معيار المراجعة الأمريكي رقم (٤٧) يشير إلى أن نظام الرقابة مصمم لمنع الأخطاء الجوهرية أو كشفها أو سوء التقدير في القوائم المالية. وهكذا كلما كان هيكل الرقابة قوياً انخفض احتمال وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية وتؤدي المعرفة بطبيعة أسباب الخطأ في صناعة ما أو فئة من الصناعات، إلى التأثير في تحديد الاستراتيجية المناسبة للمراجعة، فمثلاً اكتشاف الأخطاء الروتينية يحتاج إلى اختبار العمليات خلال السنة وفي نهايتها، والأخطاء غير الروتينية تُكتشف بالتركيز على العمليات غير المتكررة وتعديل القيود مثل التقديرات المحاسبية.

وبناء عليه فإن الصناعات تخضع لمراجعة منظمة، إذ إن تنظيم الصناعة يحسن إجراءات الرقابة على العمليات اليومية المتكررة، ومن ثم فإن المنشآت المنظمة تحت صناعة معينة، ينبغي ليس فقط أن يكون بها أقل حدوث للأخطاء ولكن أن تكون من طبيعة روتينية فضلاً عن ذلك، فإن التخصص المهني يكسب المراجع خبرة عالية لتقييم الأخطاء المهمة، وإيجاد الحلول الممكنة لها، وذلك مقارنة بالمراجع غير المتخصص، إذ إن نوع الصناعة يؤثر في مخاطر أعمال المراجع. ومن هنا يأتي دور المراجع المتخصص في تحسين تقدير خطر المراجعة وتقليلها ويكمن خطر المراجعة في إبداء رأي غير سليم عن التقارير والقوائم المالية التي تعدها إدارة المنشأة، بمعنى عدم اكتشاف أي تحريف مهم في تلك البيانات، ونظراً إلى أن إعداد البيانات المالية يتم من قبل الإدارة، ومن ثم فالتحريف - إن وجد - يتم من جانب معد تلك البيانات سواء عن قصد أو غير قصد، وتتوقف درجة صعوبة تحريف البيانات المالية على نوع العمليات أو نوع الحساب، وفي ظل عدم وجود رقابة كافية عليها، فإن خطر التحريف في البيانات المالية يتمثل في الخطر الحتمي وخطر الرقابة. ولا يستطيع المراجع التحكم أو السيطرة عليها إلا أن دوره ينحصر في تقييمها، وكلما كان هذا أقرب إلى الدقة أمكنه تقليل خطر الاكتشاف إلى أدنى حد ممكن.

صفات المراجع المتخصص (مجاهد، ٢٠٠٥، ص: ٣٧٣-٣٦٩)

تختلف أهمية صفات الخبير المتخصص طبقاً لاختلاف الصناعات أو الأنشطة من حيث نوعها أو من حيث طبيعة أنظمة الرقابة فيها ومدى قوتها حيث تعتبر الصناعة منظمة كلما كان لديها أنظمة رقابية جيدة.

ويمكن القول بأن المراجع الخبير أو المتخصص هو الذي يملك المعرفة المتميزة والخبرة والدراسة العملية بمهام عملية المراجعة بالإضافة إلى الصفات الشخصية والاجتماعية الأخرى الذي تمكنه من أداء عمله بكفاءة وفعالية وتساعد على إبداء رأيه عن عدالة القوائم المالية لعمله. كما أن وضع صفات للمراجع المتخصص في النشاط تكون متشابهة نسبياً على مستوى القطاعات أو

الانشطة على الأقل لبعض من هذه الصفات مثل الصفات الشخصية والاجتماعية والتي تكون صفات هامة للمراجع المتخصص على مستوى الانشطة والصناعات المختلفة وهذا يتطلب ضرورة وجود تدريب أساسي لجميع المتخصصين بغض النظر عن تخصص صناعاتهم.

لذلك فقد تم وضع خمسة وعشرين صفة مقترحة للمراجع المتخصص نذكر منها وفيما يلي عرض لصفات المراجع المتخصص المقترحة:

- المعرفة المتميزة والمتطورة: أن يكون لديه قاعدة معرفة أساسية متسعة وان بذلت جهوداً خاصة ليجاري الاتجاهات والتطورات الحديثة.
- المقدرة على تحمل المسؤولية: يقبل المسئولين عن نتائج قراراته الناجحة وغير الناجحة ويكون مستعد للوقوف وراء قراراته.
- الحزم: يكون حازماً في تحديد أهدافه كما يتخذ قراراته في الوقت المناسب ويتخذ المراقب الحاسمة على أساس أهداف واضحة.
- القدرة على التكيف أو المرونة: يستطيع أن يعدل ويكيف استراتيجية اتخاذ القرار لتصحيح الأوضاع الحالية أو الموجودة ويكون سريع الاستجابة لتغيير الأمور لحل المشاكل.
- خبرة الاتصال : يقنع الآخرين أن معرفته المتخصصة توصل بطريقة فعالة مقدرته على اتخاذ القرارات للآخرين.

- مرتب ومنظم في العمل.

- نشيط وفعال.

- الخبرة.

- محب للبحث والتحقق "حب الاستطلاع".

- استخدام التغذية العكسية: يستخدم المعلومات المتاحة، ودعم اتخاذ القرار في تقدير دقة وصحة قراراته ،كما يستطيع أن يجعل المشاكل أقل تعقيدا عن طريق البحث عن التغذية العكسية المناسبة وعدم اتخاذ القرار.

• العقلانية والذكاء.

• القدرة على حل المشاكل.

- معرفة ما هو مناسب : يفرق بسهولة بين المعلومات المناسبة وتلك غير المناسبة عند دراسة مشكلة معينة، ويستفيد بالمعلومات المناسبة فقط ويهمل المعلومات غير المناسبة.

• القدرة على مواجهة الاعتراضات والاستثناءات.

- منهجي: يملك مداخل جديدة لجوانب المشكلة ووضع خطة مدروسة مع مواصلة أسلوب الخطوة بخطوة لاتخاذ القرارات.
- إدراك الأسلوب: يدرك ويفهم بسهولة طريقة الاخطاء بواسطة مجموعة من الأدلة المجمعة.
- حاد الملاحظة .
- متقن ودقيق.
- تبسيط المشكلة.
- اختيار وانتقاء المشكلة.
- مهارة التحليل.
- يملك مهارات البحث.
- الثقة بالنفس.
- سريع التفكير والادراك.
- القدرة على تحمل الضغوط ومواجهتها.

وتم اقتراح مجموعة من الصفات الاخرى وهى :

- مستمع جيد
- إجادة عرض المعلومات.
- الحماسة
- منطقي التفكير.
- محترم ومتفوق.
- سريع التفكير والبديهة.

مزايا التخصص الصناعي للمراجع:

يعتبر التخصص الصناعي للمراجع أحد الاتجاهات الحديثة في تطوير مهنة المراجعة في ظل ما تشهده بيئة الأعمال من تطورات على صعد عدة وأحد أبرز مداخل الاستمرارية في السوق المهنية لمواجهة المنافسة المتزايدة، مما يستلزم معه تحديد النقاط التي تشير إلى مزايا التخصص الصناعي في مهنة المراجعة سواء من وجهة نظر المراجعين أنفسهم وأيضاً من وجهة نظر عملاء المراجعة، إلا أنه ومن جانب آخر هناك عوامل ومحددات يجب ذكرها تعمل في بعض الأحيان ضد تخصص

المراجعين في مجال صناعة محددة، وأيضاً ضد اختيار العملاء مراجعين متخصصين في مجال عملهم (عوض، ٢٠٠٦).

من وجهة نظر مراجعي الحسابات:

المزايا المحققة من التخصص الصناعي:

يتيح التخصص الصناعي للمراجع اكتساب المعرفة والخبرات الخاصة بخصائص وعوامل الصناعة التي يتخصص بها بناءً على تعدد المتطلبات المحاسبية للقطاعات الصناعية المختلفة، وبالتالي فإذا ما توافرت هذه المعرفة المتخصصة بأعمال العميل من قبل المراجع فإن ذلك قد يخفض من احتمال استعانتة بالخبراء لدرجة كبيرة في كثير من الحالات.

يعد التخصص الصناعي أحد المحاور الهامة التي تهدف إلى تحقيق المزيد من دقة تقديرات المراجع للمخاطر المختلفة المحيطة بعملية المراجعة، بما يساهم في زيادة جودة قراراتهم التخطيطية، وانعكاس ذلك على مستوى الأداء المهني المقدم.

يتيح التخصص الصناعي للمراجع القيام بعملية مراجعة على مستوى عالي من الفاعلية، فالمراجع المتخصص يمتلك قدرة أكبر على تقديم مستويات أعلى من الضمان بأن القوائم المالية الخاضعة للمراجعة خالية من الأخطاء والتلاعب، وذلك بسبب رصيد الخبرة المهنية لديه عن أساليب ارتكاب الأخطاء والتلاعب ومواطن حدوثها وإمكانية تكرارها في القوائم المالية.

يحقق التخصص الصناعي وفورات الحجم الاقتصادية، فالمراجع المتخصص يستطيع القيام بتوزيع تكاليف التدريب والتعليم التي تحملها على عدد من عملائه الذين هم من نفس الصناعة وذلك بنسبة عدد ساعات تنفيذ أعمال المراجعة لكل عميل على حدى.

يحقق التخصص الصناعي منفعة إضافية، فالمراجع المتخصص أكثر كفاءة في إنجاز مهمة المراجعة، إذ يتطلب وقت أقل في التنفيذ من الوقت المستهدف ويؤدي اختبارات مراجعة أقل بشكل عام.

يعزز التخصص الصناعي من سمعة المراجع من جراء تقديمه لخدمات مراجعة ذات جودة عالية، كما يساعد في توسيع نطاق خدمات المراجع، حيث يتيح التخصص الصناعي فرصة تقديم خدمات على مستوى عالي من التأكيد مما يرفع كفاءة أعمال المراجعة من ناحية وتلبية احتياجات العملاء طالبي خدمات المراجعة بصورة متميزة من ناحية أخرى.

يساهم التخصص الصناعي في تدعيم قدرة المراجع في الحصول على حصص متزايدة في سوق المراجعة، باعتبار أن التخصص وما يمنحه للمراجع من قدرات ومهارات وتقنيات سيمثل أداة جذب لعملاء المراجعة.

-مع تبني المراجع للتخصص الصناعي فسوف ينخفض لدية احتمال استقالته من عملية المراجعة، أو العزل من جانب العميل .

أما الآثار السلبية المتوقعة من التخصص الصناعي فهي:

(أ) إن المشكلة الأساسية للمراجعين المتخصصين في قطاع صناعي معين من النشاط الاقتصادي هو الاختيار المنخفض لهؤلاء المراجعين من أصل مجموع العملاء في سوق المراجعة، من قبيل أن معظم عملاء هؤلاء سيكونون في الغالب من أولئك الذين يتطابق نشاط عملهم مع القطاع الصناعي الذي يتخصصون به، مما ينعكس بالنتيجة إلى اختيار محدود من قبل العملاء في سوق المراجعة لهم.

(ب) زيادة المخاطر الناتجة عن النسبة العالية من تركيز أتعاب المراجعين المتخصصين في صناعة معينة على عملاء هذه الصناعة.

من وجهة نظر عملاء المراجعة:

مزايا التخصص الصناعي للمراجع فهي:

يعد التخصص الصناعي للمراجع ذو أهمية لمنشآت الأعمال الكبيرة الحجم، حيث أنه كلما كبر حجم منشأة عميل المراجعة زاد تعقد العمليات والأنشطة المتعلقة بعمله، هذه التعقيدات تدفع عميل المراجعة للتعاقد مع مراجعين متخصصين في مجال صناعته، والسبب في ذلك يرجع إلى أن العديد من عملياته تتعلق بالميزات الفريدة في الصناعة التي ينتمي إليها، وأن المراجع المتخصص بمجال نشاطه وحده الذي يملك القدرة على تقديم خدمات المراجعة ذات جودة عالية وبتكلفة مناسبة.

يساهم التخصص الصناعي في تحقيق مستوى عالي من الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الخاضعة للمراجعة، فالعملاء الذين ينتهجون إستراتيجية الشفافية في إصدار قوائمهم المالية ولا يلجئون إلى سياسات إدارة الأرباح، فإن اختيارها سوف يقع على المراجعين المتخصصين في مجال أعمالهم، لاعتقادهم بأن المراجع المتخصص يساهم في تعزيز سياسات الإفصاح والشفافية في قوائمهم المالية.

مع توجه منشآت عملاء المراجعة بالبحث عن عناصر تمويل إضافية سواء كان من الدائنين أو أسواق رأس المال فإن ذلك سيدفعهم نحو اختيار مراجعين متخصصين في مجال عملهم في سبيل إقناع أولئك الممولين بدقة جودة العوائد المالية لهم، بالمقابل فإن الدائنين سيشعرون بثقة أكبر إذا كانت المنشآت التي سيمنحونها القروض قد تم مراجعة حساباتها من قبل مراجعين متخصصين في مجال صناعتها.

أما الآثار السلبية المحتملة من التخصص الصناعي للمراجع فهي :

(أ) يشكل تهديد نقل المعلومات إلى المنافسين أحد قيود الطلب على خدمات المراجعين المتخصصين صناعياً، إذ أن عملاء المراجعة يبدون خوفاً من نقل معلومات سرية واستراتيجية إلى المنافسين الذين يتم مراجعتهم من قبل نفس المراجعين سواء في سياق عملية المراجعة أو أثناء إعطائهم النصائح.

(ب) إن تخصص المراجعين في قطاع صناعي محدد يخفض مستوى المنافسة ويزيد من قوة الاحتكار في سوق القطاعات الصناعية المختلفة، حيث يؤدي ذلك إلى تسعير محتكر لخدمات المراجعة المتخصصة من خلال علاوات الأجر التي يحصلون عليها مقارنة تخصصاً، وبالتالي فإن المراجعين المتخصصين يمكن أن يكسبوا أرباحاً احتكارية مقابل تميز خدماتهم.

(ج) يشكل حجم منشأة عميل المراجعة أحد قيود التخصص الصناعي، فالمنشآت ذات الحجم الصغير قد تفضل وجود علاقات شخصية مع المراجع الذي لديه قاعدة من العملاء أو المنشآت صغيرة الحجم بشكل أكبر من المراجع الذي يعرض تخصصاً صناعياً بشكل عام.

ويتضح من خلال تقييم المزايا الإيجابية والآثار السلبية المرتبطة بالتخصص الصناعي للمراجع، أن المزايا الإيجابية والمتأتية من جراء التخصص تفوق بكثير الآثار السلبية، وخاصة أن تلك الآثار المحتملة سوف لن يكون لها وجود طالما التزم المراجعون بمعايير وأسس وقواعد المراجعة المتعارف عليها وتخلقوا بأداب وسلوك مهنة المراجعة المنصوص عليها واختاروا بدقه القطاع الصناعي الذي يتميز بانخفاض المخاطر المحيطة به في سبيل تخصصهم.

مقاييس التخصص الصناعي:

إن حالة التخصص الصناعي للمراجع هي حالة غير قابلة للملاحظة المباشرة، لذلك كان لابد من إيجاد مقاييس لتحديد التخصص في القطاعات الصناعية، مقابل هذا فقد استعملت عدة مقاييس والتي تنوب عن التخصص، هذه المقاييس هي في الغالب مستندة على فرضية أن الخبرة الصناعية مبنية على التكرار في الأوضاع المماثلة ولذلك فإن الحجم الكبير من الأعمال في الصناعة يشير إلى الخبرة.

في الواقع يوجد نقص في الإجماع حول كيفية قياس التخصص الصناعي للمراجع في قطاع الصناعي محدد، حيث تختلف النتائج باختلاف المتغيرات المستخدمة لقياسه سواء على مستوى سوق المراجعة الدولي أو على مستوى دولة محددة أو حتى على مستوى قطاعات سوقية أكثر تحديداً. كما ويمكن أن تختلف النتائج أيضاً إذا ما تم الاعتماد على المحفظة، بالتالي يمكن القول بأن تحديد إذا كان المراجع يعد متخصصاً في مراجعة منشآت عاملة في قطاع صناعي محدد أم لا

يتم من خلال مدخلين عامين: يقوم الأول على استخدام الحصة السوقية، بينما الثاني يستخدم مدخل حصة المحفظة (عوض، ٢٠٠٦).

دور أطراف المهنة في تفعيل التخصص الصناعي:

لمكاتب المراجعة والمنظمات المهنية ومنشآت الأعمال دوراً هاماً في تفعيل إستراتيجية التخصص وتبنيها من كافة أطراف عملية المراجعة، حيث يظهر دورهم كالاتي (منصور، ٢٠١٣):

دور مكاتب المراجعة:

يمكن تبين دور هذه المكاتب في تفعيل إستراتيجية التخصص من خلال النقاط التالية:

اقتناع مالكي هذه المكاتب والعاملين فيها بأن إتباع إستراتيجية التخصص يعتبر أمراً حيوياً وضرورياً وأنه سيؤدي إلى زيادة كفاءة أدائهم المهني.

اقتناع مالكي هذه المكاتب والعاملين فيها بأن التخصص سيؤدي إلى تقليل حدة المنافسة في السوق ومن ثم تقليل الدعاوى القضائية المحتمل رفعها عليهم.

اقتناع مالكي هذه المكاتب والعاملين فيها بأن التخصص سوف لن يخفض من حصصهم في سوق المراجعة، وإن حدث هذا سوف يقتصر تأثيره على الأجل القصير إلى أن يحدث التوازن.

تقسيم سوق المراجعة بما يتناسب مع حجم مكاتب المراجعة، حيث يمكن تكليف مكاتب المراجعة صغيرة الحجم والمتوسطة منها بمراجعة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم لما تتسم فيه هذه المنشآت من عدم التعقيد في عملياتها وسهولة مراجعتها، أما مكاتب المراجعة الكبيرة الحجم فعلى الرغم من إمكانية مراجعتها لجميع منشآت الأعمال إلا أنه من الأفضل أن تتولى مراجعة المنشآت الكبيرة الحجم والتي تتميز بتعقيد عملياتها وضخامة في رأس مالها.

دور المنظمات المهنية:

تعتبر المنظمات المهنية الجهة الأكثر قدرة على نشر ثقافة التخصص الصناعي في مهنة المراجعة لما تمتلكه هذه المنظمات من سلطة على إلزام المراجعين بالتخصص في قطاع صناعي محدد وفي الوقت نفسه إلزام عملاء المراجعة بالتعاون مع مراجعين متخصصين في مجال قطاعهم الصناعي، وبالتالي يمكن تحديد دور المنظمات المهنية بذلك من خلال النقاط التالية:

- إصدار الإرشادات والتوصيات اللازمة لمكاتب المراجعة والتي من خلالها تبين مضمون التخصص وأهميته وكيفية تطبيقه.
- توفير دليل إرشادي يتضمن أسماء مكاتب المراجعة حسب مجال تخصصها الصناعي.
- إعداد دورات تدريبية لتدريب المراجعين على قطاعات صناعية معينة.
- إلزام منشآت الأعمال كبيرة الحجم بالتعاقد مع مراجعين متخصصين في مجالاتهم الصناعية.

ج - دور منشآت الأعمال:

- تلعب منشآت الأعمال دورها في تفعيل إستراتيجية التخصص من خلال النقاط التالية:
- التعاقد مع المراجعين المتخصصين في مجال قطاعاتهم الصناعية.
- عدم التركيز عند التعاقد مع المراجعين على الأتعاب وإنما على محددات أخرى على رأسها التخصص، لما يوفره التخصص من معرفة وخبرة كافية في مراجعة نشاط المنشأة.
- اقتناع مالكي منشآت الأعمال ومجلس إدارتها بأن التعاقد مع المراجعين المتخصصين يزيد من جودة القوائم المالية.

إجراءات تطبيق إستراتيجية التخصص (المهني الصناعي) في مؤسسات المراجعة:

- أولاً: العمل على زيادة درجة التركيز السوقي، وذلك من خلال العمل على زيادة النصيب السوقي لمؤسسة المراجعة من شركات العملاء العاملة في نفس الصناعة.
- ثانياً: تطوير تكنولوجيا المراجعة المطبقة في المؤسسات: وتحكم تكنولوجيا المراجعة المطبقة في مؤسسة المراجعة مجموعة من المقومات تتمثل في:
- تحديد السياسات ونطاق السلطة والمسؤولية في مؤسسة المراجعة وهي تعتبر كمرشد للأفراد في أدائهم للأعمال الموكلة إليهم وزيادة درجة التخصص.
- تطبيق برامج المراجعة المهيكلية (البرامج سابقة الإعداد والتجهيز) بهدف تخفيض التكلفة والوقت المستخدم في عملية المراجعة، وهذا يؤدي غالباً إلى خفض احتمالات حدوث الأخطاء والمخالفات بالإضافة إلى عدم وجود انحرافات في قرارات المراجعين.
- استخدام أساليب المراجعة الالكترونية.
- تطويع الأساليب الإحصائية والكمية لأد عملية المراجعة
- تطبيق المفاهيم المتطورة في المراجعة مثل مفهوم إعادة هندسة الأعمال وإدارة الجودة الشاملة.

ثالثاً: الكيان القانوني وحجم وسمعة مؤسسة المراجعة:

حيث يعتبر الكيان القانوني وحجم وسمعة مؤسسة المراجعة أحد المتغيرات الهامة التي تؤثر على التخصص (المهني الصناعي)، فسياسة المؤسسة صغيرة الحجم تختلف عن سياسة مؤسسة المراجعة كبيرة الحجم، حيث تعتمد المؤسسات الصغيرة على العلاقات الشخصية في جذب العملاء الجدد، بينما تعتمد مؤسسة المراجعة كبيرة الحجم على تفوقها المادي في جذب العملاء، وتعتبر سمعة مؤسسة المراجعة من المؤثرات الهامة التي تؤثر في نصيب مؤسسة المراجعة من السوق وبالتالي زيادة أتعابها .

رابعاً: تخفيض الجوانب السلبية للمعرفة المتخصصة:

ويمكن تخفيض الجوانب السلبية للمعرفة المتخصصة بهدف زيادة كفاءة أحكام وقرارات المراجعين وبالتالي زيادة كفاءة عملية المراجعة، وهذا يتم من خلال الاعتبارات التالية (Mayhew, 2003):

- تحديث المعرفة المهنية للمراجعين والبحث الدائم عن كل ما هو جديد في مجالات المعرفة المهنية
- التدريب والتعليم المهني المستمر.
- رقابة الجودة على مؤسسات المراجعة.
- استخدام واستشارة أهل الخبرة.

خامساً: تطوير البيئة العامة لمهنة المراجعة والمتمثلة في :

- التأهيل العلمي والمهني المطلوب لمراجع الحسابات.
- قواعد وآداب السلوك المهني.
- تطوير معايير المحاسبة والمراجعة المحلية بالتوافق مع المعايير الدولية.
- الالتزام بالتشريعات القانونية.
- المسؤوليات التي تتعرض لها مؤسسات المراجعة.
- تفعيل دور لجان المراجعة في إدارة الشركات المساهمة.
- عوامل اختيار المراجعين المتخصصين صناعياً:

هناك عدة عوامل تؤثر على العملاء باتجاه اختيار المراجعين المتخصصين صناعياً (مهنيًا) في مجال (صناعاتهم) مجال عمله تتمثل في (متولي، ٢٠٠٦):

حجم العميل، حيث إنه كلما كبر حجم عميل المراجعة كلما نتج عنه تعقيد في العمليات والأنشطة المتعلقة بعمله بدرجة أكبر، وهذه التعقيدات تزيد من حقيقة أن مؤسسة المراجعة المتخصصة في صناعة العميل هي وحدها القادرة على تقديم خدمات مراجعة جيدة وبتكلفة مناسبة، حيث إن زيادة عدد شركات المساهمة التي يكون لها هيئة مساهمين ولجنة مراجعة ينتج عنه زيادة الاتجاه من هذه الشركات إلى استخدام مؤسسة مراجعة متخصصة في مجال صناعتها، ويرجع ذلك إلى مسؤولية الوكالة التي تتمثل في أن الإدارة هي وكيلة عن المساهمين في إدارة أموالهم واتخاذ القرارات الاستثمارية نيابة عنهم. (Herrbach, 2001)

إن هيئة المساهمين تعتمد وبدرجة كبيرة على المعلومات الموجودة والمفصح عنها في القوائم المالية، لهذا فإنهم يحتاجون إلى الارتقاء بمستوى الجودة والثقة بهذه المعلومات إلى درجة عالية، وهذا يعزز الاتجاه إلى التعاقد مع مؤسسات المراجعة المتخصصة في صناعة الشركة وهذا يعتبر دليل على أن الشركات تقوم باختيار مؤسسة المراجعة كجزء من السياسة الاستراتيجية العامة للإفصاح، وأن التخصص (المهني) الصناعي لمؤسسة المراجعة يساعد الشركات في تحسين الإفصاح في القوائم المالية بصورة جيدة، حيث إن هناك علاقة موجبة بين التخصص الصناعي لمؤسسة المراجعة وجودة الإفصاح في القوائم المالية لعملاء المراجعة لديها.

محددات التخصص الصناعي للمراجعين

على الرغم من أهمية التخصص (المهني الصناعي) لمؤسسة المراجعة والمزايا التنافسية والاقتصادية التي تحققها مؤسسة المراجعة نتيجة تخصصها، إلا أن هناك عوامل ومحددات تعمل في بعض الأحيان ضد تخصص مؤسسة المراجعة وأيضاً ضد اختيار مؤسسة المراجعة المتخصصة وهي:

من وجهة نظر عميل المراجعة: عدم استخدام مؤسسة مراجعة تقدم خدمات للشركات المنافسة الأساسية لشركة العميل خوفاً من تسريب معلومات أساسية عن الشركة للمنافسين في حال تقديم خدمات من مؤسسة المراجعة للشركات المنافسة .

من وجهة نظر مؤسسة المراجعة: هناك جزء كبير من الخدمات الأخرى التي لا تعتبر خدمات مراجعة قد تحرم منها مؤسسة المراجعة مثل تقديم الخدمات الاستشارية ودراسات الجدوى الاقتصادية وغيرها، إضافة إلى زيادة المخاطر الناتجة عن النسبة العالية من تركيز أتعاب مؤسسة المراجعة في صناعة معينة واحدة، وعلى الرغم من هذه المحددات إلا أن هناك استفادة كبيرة متبادلة بين مؤسسة المراجعة وبين عملا المراجعة، حيث إن عميل المراجعة يحتاج إلى خدمات عالية الجودة وأيضاً مؤسسة المراجعة تبحث عن تمييز نفسها عن غيرها، والحصول على ثقة العملاء ، وبالتالي تحقيق عوائد أعلى. (Palmrose,1988)

التخصص المهني للمراجع ومخاطر المراجعة:

تقوم الإدارة بإعداد القوائم المالية والاحتفاظ بسجلات محاسبية منتظمة، ويقع على عاتق المراجع مسؤولية إبداء الرأي في عدالة تلك القوائم في التعبير بوضوح عن المركز المالي للمنشأة. وتشير معايير المراجعة إلى أن عوامل الصناعة يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تخطيط المراجعة وإجراءاتها، فمثلاً معيار المراجعة الأمريكي رقم (٤٧) . يشير إلى أن نظام الرقابة مصمم لمنع الأخطاء الجوهرية أو كشفها أو سوء التقدير في القوائم المالية. وهكذا كلما كان هيكل الرقابة قوياً انخفض احتمال وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية.

وتؤدي المعرفة بطبيعة أسباب الخطأ في صناعة ما أو فئة من الصناعات، إلى التأثير في تحديد الاستراتيجية المناسبة للمراجعة، فمثلاً اكتشاف الأخطاء الروتينية يحتاج إلى اختبار العمليات خلال السنة وفي نهايتها، الأخطاء غير الروتينية تُكتشف شفُّ التركيز على العمليات غير المتكررة وتعديل القيود مثل التقديرات المحاسبية. وبناء عليه فإن الصناعات تخضع لمراجعة منظمة، إذ إن تنظيم الصناعة يحسن إجراءات الرقابة على العمليات اليومية المتكررة، ومن ثم فإن المنشآت المنظمة تحت صناعة معينة، ينبغي ليس فقط أن يكون بها أقل حدوث للأخطاء ولكن أن تكون من طبيعة روتينية. فضلاً عن ذلك، فإن التخصص المهني يكسب المراجع خبرة عالية لتقييم الأخطاء المهمة، وإيجاد الحلول الممكنة لها، وذلك مقارنة بالمراجع غير المتخصص، إن نماذج نوع الصناعة يؤثر في مخاطر أعمال المراجع. ومن هنا يأتي دور المراجع المتخصص في تحسين تقدير خطر المراجعة وتقليلها. ويكمن خطر المراجعة في إبداء رأي غير سليم عن التقارير والقوائم المالية التي تعدها إدارة المنشأة، بمعنى عدم اكتشاف أي تحريف مهم في تلك البيانات.

ونظراً إلى أن إعداد البيانات المالية يتم من قبل الإدارة، ومن ثم فالتحريف - إن وجد - يتم من جانب معد تلك البيانات سواء عن قصد أو غير قصد، وتتوقف درجة صعوبة تحريف البيانات المالية على نوع العمليات أو نوع الحساب، وفي ظل عدم وجود رقابة كافية عليها، فإن خطر التحريف في البيانات المالية يتمثل في الخطر الحتمي وخطر الرقابة. ولا يستطيع المراجع التحكم أو السيطرة عليها إلا أن دوره ينحصر في تقييمهما، وكلما كان هذا أقرب إلى الدقة أمكنه تقليل خطر الاكتشاف إلى أدنى حد ممكن.

الفصل الثالث

مخاطر عملية المراجعة

مقدمة

تتمثل مخاطر المراجعة في إبداء المراجع لرأى غير سليم عن معلومات مالية محرفة تحريفًا جوهريًا، كما هو الحال عندما يبدي رأياً بدون تحفظ من قوائم مالية دون أن يعلم بأنها محرفة تحريفًا هاماً.

يأخذ المراجع في اعتباره عند تخطيط عملية المراجعة على مستوى القوائم المالية، حيث يجب عليه حينئذ أن يقوم بتقييم شامل لتلك المخاطر مؤسس على معرفته بنشاط المنشأة، والصناعة التي تنتمي إليها وإدارتها، إلى جانب معرفته لظروف الرقابة والإنتاج بها، ويوفر مثل هذا التقييم الشامل المعلومات الأولية عن المدخل العام إلى عملية المراجعة، والأفراد اللازمين لها، كذلك الإطار الذي يمكن أن يتم في داخله تقييم الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة على مستوى رصد كل حساب أو كل نوع من العمليات ويجب على المراجع أن يدرس كجزء من ذلك التقييم الشامل احتمال وجود مشاكل جوهرية كمشاكل السيولة أو الاستمرارية.

غالباً ما يتم تصميم معظم إجراءات المراجعة ويتم تنفيذها على رصد الحساب أو نوع العمليات وبالتالي يجب أن يتم دراسة مخاطر للمراجعة على هذا المستوى مع الأخذ في الاعتبار نتائج التقييم شامل المخاطر المراجعة على مستوى القوائم المالية.

تعريف خطر المراجعة:

يُشير مفهوم مخاطر المراجعة (وبالإنجليزية : audit risk) إلى وجود بعض الأخطاء سواء أخطاء مادية أو أخطاء جوهرية في القوائم والملفات المالية محل المراجعة واستمرار تلك الأخطاء حتى بعد إتمام عملية المراجعة، وقد أشار البعض أيضًا إلى أنه يُمكن تعريف مخاطر المراجعة على أنها عدم قدرة الشخص المعني بمراجعة القوائم المالية في تعديل أرائه بشكل مناسب فيما يخص القوائم التي تحتوي على أخطاء كبيرة وجوهرية تؤثر بشكل كبير على سير العمل بالمؤسسة دون دراية منه بذلك.

يقصد بمخاطر المراجعة احتمال ان يصدر المراجع رأياً غير ملائم عن القوائم المالية بعد مراجعتها، كأن يعطي رأياً غير متحفظاً عن قوائم مالية محرفة تحريفًا جوهريًا، نظراً لفشله في اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تتضمنها المعلومات الظاهرة بالقوائم المالية.

طريقة حساب مخاطر المراجعة : هناك بعض الطرق الحسابية التي يتم الاعتماد عليها في تقدير قيمة مخاطر المراجعة في أي أعمال مراجعة للقوائم المالية داخل المؤسسات، حيث أن خطر المراجعة يتم التعبير عنه من خلال خارج ضرب كل من (المخاطر الرقابية x المخاطر الذاتية x مخاطر الاكتشاف) ، ولقد أشار كبار الخبراء في عالم المحاسبة إلى أن النسبة المقبولة والمتعارف

عليها عالميًا فيما يخص نسبة مخاطر المراجعة والتي يتم في ضوءها تقييم مدى كفاءة مكاتب المراجعة والمراجعين يجب أن لا تزيد عن ٥ % فقط.

حيث أن خبراء المحاسبة قد اتفقوا مهنيًا على أن نسبة الخمسة بالمائة لمخاطر المراجعة هي أعلى نسبة مقبولة في هذا الأمر أما إذا تخطت النسبة هذا الحد؛ فلا بُد للمؤسسة من أن تتدارك أمرها وتقوم بإجراء مراجعة حديثة موثوقة بها نسبة مخاطر أقل من أجل الحد من تلك المخاطر قدر الإمكان .

مكونات مخاطر المراجعة: يوضح الإرشاد الدولي رقم ١٩ ، والمعيار الأمريكي للمراجعة رقم (٤٧) أن مخاطر المراجعة تتكون من المكونات الثلاثة الآتية:

- **المخاطر الملازمة (المتأصلة):** تُشير المخاطر الملازمة إلى احتمال وجود بعض الأخطاء الجوهرية في تقدير بعض حسابات القوائم المالية، وهذا النوع من المخاطر لا يعتمد بالإجراءات الرقابية الداخلية التي تلازم عملية المراجعة، وتختلف الطرق المُتبعة من أجل تقدير نسبة مخاطر الملازمة في ضوء ما يتوفر من معلومات وبيانات حول مؤسسة العمل وبالاكتفاء كذلك على المعلومات الخاصة بعملية المراجعة الشاملة.
- **مخاطر الرقابة:** وهي تُعني مخاطر الرقابة الداخلية وهي تُشير إلى احتمال عدم قدرة الفئة المعنية بعملية المراجعة على اكتشاف بعض الأخطاء المالية بالقوائم ، ومن ثم ؛ عدم منع حدوثها في التوقيت المناسب، ويصدر هذا الخطأ من نظام الرقابة الداخلي في المؤسسة ، ويقوم المحاسب بتقدير قيمة ونسبة هذه المخاطر عبر الاعتماد على بعض الاختبارات الخاصة بنظام الرقابة بالمؤسسة
- **مخاطر الاكتشاف:** تُعد مخاطر الاكتشاف أيضًا من أكثر المخاطر خطورة ؛ حيث أنها تُشير إلى احتمالات وجود اقتناع تام من المراجع بأن القوائم المالية التي قد تمت مراجعتها خالية تمامًا من المخاطر الجوهرية في حين أنها تكون موجودة بالفعل ولكنه لم يلاحظها ولم يتمكن من اكتشافها، ومن أجل الحد من نسبة هذا النوع من مخاطر المراجعة؛ تقوم المؤسسات بالاعتماد على أنظمة التحقق من أجل حماية مسيرة العمل من تلك الأخطار الجوهرية بأقصى قدر ممكن ، وتنقسم مخاطر عدم الاكتشاف الى خطرين هما :
- **خطر الفحص التحليلي :** أي الخطر الناتج عن فشل الإجراءات التحليلية في اكتشاف التحريف الجوهرية في رصيد حساب معين أو مجموعة من العمليات.
- **خطر اختبارات التفاصيل :** أي الخطر الناتج من فشل اختبارات التفاصيل في اكتشاف التحريف الجوهرية في رصيد حساب معين أو مجموعة من العمليات والتي لم تستطع الإجراءات التحليلية اكتشافها

العلاقات المتداخلة بين مكونات مخاطر المراجعة:

تختلف المخاطر الحتمية ومخاطر الرقابة عن مخاطر الاكتشاف, في أنهما يتواجهان بصفة مستقلة عن عملية مراجعة المعلومات المالية, كما أن هذين المكونين من مخاطر المراجعة دالتين لنشاط المنشأة والظروف المحيطة بها ولطبيعة أرصدة الحسابات أو أنواع العمليات بها بصرف النظر عن التنفيذ الفعلي لعملية المراجعة, وبالرغم من أن مراقب الحسابات لا يمكنه السيطرة على المخاطر الحتمية ومخاطر الرقابة إلا أنه يمكنه تقييمها وتصميم إجراءات التحقق التي تمكنه من التوصل إلى مستوى مقبول من مخاطر عدم الاكتشاف مخفضاً بذلك مخاطر المراجعة إلى أدنى مستوى مقبول.

عمليات وأنشطة إدارة المخاطر:

تتضمن إدارة المخاطر القيام بأنشطة تحديد وتحليل وتقييم المخاطر المحتمل أن تتعرض لها الوحدة الاقتصادية, وكذلك التعامل مع مسبباتها والآثار المترتبة على حدوثها, وتهدف أيضاً إلى المساعدة في تحقيق الأهداف. وتعني إدارة المخاطر إدارة للأحداث التي يمكن التنبؤ بها والتي يترتب على حدوثها خسائر ما لم يتم التعامل معها بطريقة ملائمة. وقدمت لجنة المنظمات الإشرافية Coso إطار متكامل لإدارة المخاطر أوضحت فيه عمليات إدارة المخاطر والتي تتمثل فيما يلي:

- البيئة الداخلية Internal Environment تمثل المحور الرئيسي لفلسفة واستراتيجية الإدارة نحو المخاطر ومستوى المخاطر المقبولة والقيم الأخلاقية.
- وضع الأهداف Objective Setting يتم تحديد الأهداف التي تسعى الوحدة الاقتصادية لتحقيقها قبل تحديد الأحداث التي سوف تؤثر على تحقيقها. وتؤكد إدارة المخاطر بأن الأهداف التي ترغب الإدارة في تحقيقها تتمشى مع رسالة الوحدة وتكون متسقة مع اتجاهها نحو مستوى المقبول من المخاطر.
- تحديد الحدث Event Identification يتم تحديد الأحداث التي يحتمل أن تؤثر على تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية سواء كانت تلك الأحداث داخلية أم خارجية. وكذلك تحديد الفرص المتاحة التي يمكن أن تستفيد منها الوحدة والتي تكون ضمن استراتيجيتها الإدارية. وأخذ التهديدات المحتملة في الاعتبار عند تنفيذ برنامج إدارة المخاطر.
- تقدير المخاطر Risk Assessment يتم تحديد وتحليل المخاطر الداخلية والخارجية المحتمل حدوثها, وأثر تلك المخاطر على تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية لإدارتها وتخفيض أثارها السلبية على أهداف الوحدة لأدنى حد ممكن.
- مقابلة المخاطر Risk Response يعد تحديد وتقييم المخاطر التي يحتمل أن تواجه الوحدة الاقتصادية, والأسلوب الذي يجب استخدامه في مقابلة هذه المخاطر من المهام التي يجب أن تقوم بها إدارة المخاطر. ويوجد عدد من الأساليب لمواجهة المخاطر

- الأنشطة الرقابية Control Activities تتمثل الأنشطة الرقابية في السياسات والإجراءات التي يتم وضعها لمقابلة المخاطر والتأكيد على فعاليتها.
- المعلومات والاتصالات Information and Communication تحديد مدى مناسبة المعلومات الناتجة عن نظم المعلومات داخل الوحدة الاقتصادية والتي تساعد إدارة المخاطر على القيام بمسؤولياتها بكفاءة وفعالية، فتوافر المعلومات الملائمة عن المخاطر المحتملة والحصول عليها في توقيت مناسب يؤدي إلى زيادة مقدرة إدارة المخاطر على ترتيب المخاطر حسب أولوياتها ترتيباً صحيحاً، وكذلك تمكن من معرفة احتمال حدوثها وآثارها المحتملة في حالة حدوثها على أهداف الوحدة الاقتصادية. ويجب أن تتدفق المعلومات بسهولة ويسر من خلال قنوات الاتصال المناسبة بين جميع المستويات الإدارية في الوحدة الاقتصادية.
- المتابعة Monitoring تعد عملية متابعة أنشطة إدارة المخاطر في إجمالها من العمليات الضرورية والهامة لإجراء التحسينات والتعديلات لأهداف الوحدة الاقتصادية.

الفصل الرابع

العلاقة بين التخصص الصناعي عملية تقييم المخاطر وتخطيط عملية المراجعة

تخطيط عملية المراجعة وتقدير مخاطر المراجعة:

مقدمة

يشير التخصص الصناعي في مجال المراجعة إلى تركيز مراجع الحسابات جهودهم على فحص وتدقيق الشركات العاملة في صناعة معينة، وذلك من خلال اكتساب المعرفة والخبرة المتعمقة في تلك الصناعة، مما يمكنه من فهم طبيعة العمليات التجارية، والمخاطر المتعلقة بها، والمعايير المحاسبية الخاصة بها.

يعد التخصص الصناعي لمراجعي الحسابات من الموضوعات الشائعة في مجال المحاسبة والمراجعة، حيث يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجودة عملية المراجعة وكفاءتها. يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التخصص الصناعي لمراجعي الحسابات على تقدير مخاطر المراجعة وتخطيط عملية المراجعة، وذلك من خلال استعراض الأدبيات السابقة وتحليل النتائج المتوصل إليها.

تعتبر عملية المراجعة من العمليات الحيوية التي تضمن جودة المعلومات المالية المقدمة للمستخدمين. ومن أهم مراحل هذه العملية تخطيط المراجعة وتقدير مخاطرها. يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تفصيلية حول هذين المرحلتين، مع التركيز على دور مراجع الحسابات في تقييم المخاطر وتخطيط عملية المراجعة بشكل علمي ودقيق.

تخطيط عملية المراجعة

تخطيط عملية المراجعة هو عملية منهجية يتم من خلالها تحديد الأهداف، وتحديد الإجراءات، وتخصيص الموارد اللازمة لإجراء المراجعة. يهدف التخطيط الجيد إلى ضمان أن يتم إجراء المراجعة بشكل فعال وكفاءة.

أهداف تخطيط المراجعة:

- تحديد نطاق المراجعة.
- تحديد الإجراءات التي سيتم اتخاذها.
- تخصيص الموارد اللازمة.
- تحديد الجدول الزمني للمراجعة.
- تحديد المسؤوليات.

مراحل تخطيط المراجعة:

- فهم الكيان: يتضمن فهم طبيعة أعمال الكيان، وهيكله التنظيمي، وبيئته التشغيلية.
- تحديد الأهداف: تحديد أهداف المراجعة، والتي عادة ما تكون التعبير عن رأي بشأن القوائم المالية.
- تقييم مخاطر المراجعة: هو محور هذه الدراسة وسيتم تفصيله في القسم التالي.
- تحديد إجراءات المراجعة: تحديد الإجراءات التي سيتم اتخاذها للتعامل مع المخاطر المحددة.
- تخصيص الموارد: تحديد الموارد اللازمة لإجراء المراجعة، بما في ذلك الموظفين والوقت والتكنولوجيا.
- تحديد الجدول الزمني: تحديد الجدول الزمني لإجراء المراجعة، وتحديد المواعيد النهائية لكل مرحلة.

تقدير مخاطر المراجعة

تقدير مخاطر المراجعة هو عملية تحديد وتقييم أهمية المخاطر التي قد تؤثر على القدرة على إعداد قوائم مالية خالية من تحريفات جوهرية، سواء كانت ناجمة عن الغش أو الخطأ.

أهمية تقدير مخاطر المراجعة:

- **توجيه الإجراءات:** يساعد تقدير المخاطر على توجيه إجراءات المراجعة إلى المناطق الأكثر أهمية.
- **تخصيص الموارد:** يساعد على تخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية.
- **تحسين جودة المراجعة:** يساهم في تحسين جودة المراجعة من خلال التركيز على المناطق الأكثر أهمية.

مراحل تقدير مخاطر المراجعة:

- **فهم الكيان وبيئته:** فهم طبيعة أعمال الكيان، وهيكله التنظيمي، وبيئته التشغيلية، بما في ذلك البيئة الاقتصادية والتشريعية.
- **تحديد المخاطر على مستوى البيئة والكيان:** تحديد المخاطر التي قد تؤثر على إعداد القوائم المالية، مثل المخاطر الاستراتيجية، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر المالية.
- **تقييم أهمية المخاطر:** تقييم أهمية كل خطر من حيث احتمالية حدوثه وأثره على القوائم المالية.
- **تحديد إجراءات الاستجابة للمخاطر:** تحديد الإجراءات التي سيتم اتخاذها للتعامل مع المخاطر المحددة.

كيفية تقدير مخاطر المراجعة

- يستخدم مراجع الحسابات مجموعة من الأدوات والتقنيات لتقدير مخاطر المراجعة، بما في ذلك:
- **استخدام الخبرة المحاسبية:** الاعتماد على الخبرة والمعرفة المحاسبية لتحديد المخاطر المحتملة.
- **تحليل المعلومات المالية:** تحليل القوائم المالية والبيانات المالية الأخرى للكشف عن أي مؤشرات على وجود مخاطر.
- **التواصل مع الإدارة:** التواصل مع الإدارة للحصول على معلومات حول المخاطر التي تواجه الكيان.
- **إجراءات التحقق من صحة البيانات:** إجراء اختبارات على البيانات المالية للتأكد من دقتها.
- **استخدام أدوات التقييم:** استخدام أدوات التقييم مثل نماذج تقييم المخاطر.

العوامل المؤثرة في تقدير مخاطر المراجعة

- حجم الكيان: الكيانات الكبيرة أكثر تعقيدًا وتعرضًا لمخاطر أكبر.
- طبيعة الأعمال: تختلف المخاطر باختلاف طبيعة الأعمال.
- البيئة التشغيلية: تؤثر البيئة الاقتصادية والتشريعية على المخاطر التي تواجه الكيان.
- التغيرات في الكيان: أي تغييرات جوهرية في الكيان قد تؤدي إلى ظهور مخاطر جديدة.

دور المراجع الداخلي في تقييم المخاطر:

ادارة المخاطر

طبيعة ادارة المخاطر

تعددت تعريف إدارة المخاطر واختلفت تلك التعاريف حسب رؤية الباحث أو المنظمة العلمية أو المهنية، فمنهم من يراها مجرد عملية وآخر يرى أنها مدخل علمي ويمكن عرض لبعض هذه التعاريف كما يلي:

- "هي عملية مستمرة تحدث داخل المنشأة، تصمم وتطبق بغرض التنبؤ بالمخاطر والتحذير منها قبل حدوثها وتحديداتها وتحليلها وتقييمها عند حدوثها وتحديد واختيار الأسلوب المناسب لمواجهتها والتعامل معها بعد حدوثها". (د. حسام السعيد الوكيل، ٢٠١٠)
- "ثقافة وعمليات وهيكل يتم وضعها للاستفادة من الفرص المتاحة وإدارة الآثار الضارة المحتملة". (Asx, 2010)
- وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها "عملية منهجية منظمة تقوم على أساس علمي يتم تصميمها وتنفيذها بغرض تحديد وتحليل وتقييم المخاطر ثم وضع أساليب التعامل مع المخاطر قبل و أثناء و بعد حدوثها ثم المتابعة والرقابة لكافة المراحل السابقة والتقرير عن ذلك للأطراف الداخلية والخارجية".

وقد ذكر (Cupta, P. K. 2011, 124) بأن الهدف من إدارة المخاطر هو:

- الإستراتيجية: مستوى عالي من الأهداف يتفق مع رؤية المنظمة.
- العمليات: كفاءة وفعالية العمليات.
- التقرير: مصداقية التقرير.
- الالتزام: الالتزام مع اللوائح والقوانين.

إطار ادارة المخاطر

تعددت المعايير التي تناولت إطار إدارة المخاطر والصادرة من المنظمات المهنية والعلمية في العديد من دول العالم، ففي استراليا قامت لجنة المعايير المشتركة استراليا/ نيوزلندا AS / NZS بوضع أول معيار خاص بإدارة المخاطر خلال عام ١٩٩٩ : ١٩٩٩ ٤٣٦٠ : AS / NZS وتم تعديل المعيار بعد خمس سنوات حيث صدر المعيار ٢٠٠٤ : ٤٣٦٠ AS / NZS واستخدام ذلك المعيار من قبل ISO في عام ٢٠٠٥ كمسودة لأول معيار دولي ، حيث تم تشكيل لجنة بدأت بذلك المعيار وانتهت بصدر المعيار ٣١٠٠٠ ISO عام ٢٠٠٩ ثم بعد ذلك أصدرت لجنة AS / NZS معيار إدارة المخاطر الجديد ٢٠٠٩ : ٣١٠٠٠ AS / NZS والذي يتوافق مع معيار إدارة المخاطر الدولي (As / Nzs . ISO 31000 , 2009 II).

وفي المملكة المتحدة اصدرت مجموعة عمل مكونة من معهد ادارة المخاطر IRM و جمعية التأمين ومديري المخاطر AIRMIC والمنتدى الوطني لإدارة الخطر في القطاع العام ALARM بوضع اطار لإدارة المخاطر وهو معيار ادارة المخاطر والصادر عام ٢٠٠٢ ، حيث تناول المعيار تعريف المخاطر وادارتها ، ثم حدد العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في المخاطر ، ثم عرض لمراحل عملية ادارة المخاطر وهيكل تنظيم ادارة المخاطر ، ويتميز ذلك المعيار بعرضه لاهم الادوات المستخدمة في تحديد وتحليل المخاطر ، كما انه ركز على عملية التقرير الداخلي والخارجي عن المخاطر وكيفية اعداد جداول توضح وصف المخاطر ونتائج عملية القياس ومن ثم تساهم في تفعيل عملية الافصاح عن المخاطر. (AIRMIC, ALARM& IRM, 2002).

وفي الولايات المتحدة الامريكية ، تعد لجنة COSO من اهم الجهات على مستوى العالم التي تناولت الرقابة الداخلية في الاطار الصادر عام ١٩٩٢ والذي حدد مكونات الرقابة الداخلية الخمسة وهي بيئة الرقابة ، أنشطة الرقابة ، تقييم المخاطر، نظم المعلومات والتوصيل ، والمتابعة والذي تطور بعد قانون SOA الى مفهوم الاطار المتكامل لإدارة المخاطر الصادر عام ٢٠٠٤ والذي تتضمن ثمانية مكونات هي البيئة الداخلية ، تحديد الأهداف ، تحديد الأحداث ، تقييم المخاطر معالجة المخاطر أنشطة الرقابة نظم المعلومات والتوصيل ، والمتابعة .

وعلى المستوى الدولي، صدر معيار عالمي يضفي طابع رسمي على ممارسات إدارة المخاطر ليكون معترف بها عالمياً، ويحل محل المعايير المتعددة القائمة، وهو معيار الأيزو ISO 31000 والصادر عام ٢٠٠٩ وفي ضوء ذلك المعيار يمكن عرض مراحل إدارة المخاطر كما يلي: (ISO, ISO 31000, 2009)

- وضع البنية التحتية لعملية ادارة المخاطر، حيث يتم فهم المنظمة وبيئتها ثم انشاء سياسة لإدارة المخاطر مع توافر الموارد اللازمة ونظام للسلطة والمحاسبة والمسؤولية والكفاءة الملازمة لإدارة المخاطر، ويجب انشاء اليات للتقرير الداخلي والخارجي.

- انشاء المحتوى context والذي يوضح عناصر البيئة الداخلية والخارجية والتي يجب اخذها في الاعتبار عند ادارة المخاطر ، وايضا يتضمن المحتوى معايير الخطر التي تستخدم لتقييم المخاطر وتحديد المستوى المقبول من المخاطر ، ويجب الاتصال والتشاور مع كافة اصحاب المصالح الداخليين والخارجيين لتبادل وجهات النظر وتحديد احتياجاتهم .
- تحديد المخاطر، يتم في هذه المرحلة تحديد مصادر الخطر ومجالات التأثير والأحداث والأسباب والنتائج المحتملة، ويستخدم في ذلك العديد من الأساليب، ويجب اختيار الأسلوب الذي يلاءم أهداف وإمكانيات المنظمة مع ضرورة مشاركة المعرفة المناسبة، ويتم الانتهاء بوضع قائمة شاملة بالمخاطر، مع ضرورة تحديد السيناريوهات المتوقعة حدوثها عند وقوع الخطر.
- تحليل المخاطر، يتم في هذه المرحلة تحليل المخاطر من خلال تحديد الاحتمال الأثر، ويمكن إجراء تحليل تفصيلي حسب نوع المخاطر، كذلك يمكن أن يكون التحليل نوعي أو كمي مع ضرورة دراسة درجة الحساسية للظروف والافتراضات، كذلك دراسة اختلاف الرأي بين الخبراء، وفي نهاية المرحلة يتم توفير مدخلات لعملية معالجة المخاطر.
- تقييم المخاطر، يتم في هذه المرحلة مقارنة بين المستوى المخاطر والمحدد في عملية تحليل المخاطر مع المعايير الخطر التي تم وضعها من قبل وفي ضوء تلك المقارنة قد يتم اتخاذ قرار بإجراء مزيد من التحليل أو قرار آخر يحدد في المرحلة التالية.
- معالجة المخاطر، يتم في هذه المرحلة وضع بدائل لمعالجة المخاطر في ضوء عملية تقييم المخاطر وبعد تحديد البدائل يتم تقييم البدائل في ضوء الموازنة بين التكاليف والعائد، والعائد قد يصعب تحديده عندما يكون في شكل غير ملموس، مثل الوفاء بالمتطلبات القانونية أو التنظيمية، ويمكن دراسة وتطبيق أكثر من طريقة لمعالجة المخاطر بشكل فردي أو مجتمع، كما يمكن في هذه المرحلة مشاركة أصحاب المصالح.

الرقابة والفحص Monitoring and Review، تتم عملية الرقابة (المتابعة) والفحص لجميع جوانب عملية إدارة المخاطر، وذلك بهدف:

- ضمان فاعلية التصميم والتشغيل.
- تحديد المخاطر الناشئة.
- اكتشاف التغيرات في المحتوى الداخلي والخارجي ومعايير الخطر وفي الخطر ذاته.
- الحصول على مزيد من المعلومات.
- التحليل واستخلاص الدروس.
- مدى التقدم في تنفيذ خطط المعالجة.

وفي نهاية عملية المراقبة والفحص يتم إعداد تقارير داخلية وأخرى خارجية، وتستخدم نتائج عملية المراقبة والفحص كمدخلات لعملية مراجعة إطار إدارة المخاطر.

ويتسم ذلك المعيار باحتوائه على العديد من النقاط الهامة: -

- وضع مبادئ لإدارة المخاطر، حيث تساهم تلك المبادئ في زيادة فاعلية عملية إدارة المخاطر كما يسترشد بها عند وضع سياسة وثقافة المخاطر وتساعد في تقييم اداء إدارة المخاطر.
- وضع إطار عام لعملية إدارة المخاطر، حيث يوفر ذلك الإطار بنية تحتية لعملية إدارة المخاطر وخاصة توفير آليات للتقرير عن المخاطر على المستوي الداخلي والخارجي مما يساهم في وجود تقارير كافية وفعالة.
- يوضح كيفية تنفيذ عملية إدارة المخاطر حيث تناول مراحل ادارة المخاطر بشكل جعلها تمثل نموذج متكامل وهذا غير متوافر في جميع المعايير الصادرة بشأن إدارة المخاطر في العديد من الدول مثل أمريكا، انجلترا، استراليا.
- وضع مجموعة من السمات attribute التي تمثل مستوي عالي من الاداء لإدارة المخاطر مما يساهم في تقييم اداء إدارة المخاطر وليس مجرد الوقوف عند تنفيذ الإطار.

ويستخلص من ذلك بان هناك العديد من الاطر الخاصة بإدارة المخاطر ، ويعتبر اطار Coso هو الاوسع انتشارا وقبولاً على مستوى العالم ورغم ذلك اكدت منظمة Coso ذاتها ان الاطار غير كافي وغير ملائم حيث انه يفتقر للشفافية ولا يتناول المخاطر الاستراتيجية والمخاطر الناشئة (coso,2011) ، واكدت نتائج دراسة اجريت من قبل جامعة Northcaroline بتكليف من Coso ان الاطار سليم من الناحية النظرية ، ولكنه نظري اكثر من اللازم ، ويرى ٤٢٪ من عينة الدراسة ان الاطار غير ناضج ، ويرى ٢٦٪ من العينة ان الاطار يحتوى على ارشادات غامضة. (coso,2010)

ويعد الإطار العالمي الصادر من الايزو ISO31000 اكثر شمولا ويتوقع مستقبلا سعى منظمات الاعمال وليس المؤسسات المالية فقط لتطبيق ذلك المعيار.

٣/٣ ادارة مخاطر الغش

يعتبر المسئولين عن الحوكمة هم الجهة المنوط بها منع واكتشاف الغش ، وتسعى في سبيل ذلك باستخدام العديد من الوسائل والتي منها تصميم نظام فعال لإدارة مخاطر الغش كأحد اجزاء اطار ادارة المخاطر ، ويساهم التصميم والتشغيل الفعال لذلك النظام في زيادة القدرة على منع واكتشاف الغش.

وقد اصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين اصدار يساعد المنظمات في وضع برنامج متكامل لإدارة مخاطر الغش ، ويقدم دليلا عمليا للمنظمات للحفاظ على قيمة المساهمين ،ويمكن استخدام هذا الدليل لتقييم برنامج إدارة المخاطر الغش حيث يوضح مجموعة من المبادئ التي

تساعد المنظمات من حماية نفسها من الغش من خلال انشاء بيئة فعالة لإدارة مخاطر الغش ، وتتضمن تلك المبادئ ما يلي :- (AICPA,AII,ACFE,2010))

- يجب وضع برنامج إدارة المخاطر الغش في المكان الصحيح، كجزء من الهيكل الإداري للمؤسسة، بما في ذلك وضع سياسة مكتوبة توضح توقعات مجلس الإدارة والإدارة العليا بشأن إدارة مخاطر الغش.
- يجب تقييم التعرض لمخاطر الغش بشكل دوري من قبل المنظمة لتحديد خطط معالجة المخاطر المحتملة التي يجب على المنظمة اتباعها.
- يجب وضع أساليب وقائية لتجنب الاحداث التي تؤدي الى مخاطر الغش وذلك لتخفيف الآثار المحتملة على المنظمة.
- يجب وضع اساليب الاستكشافية وذلك لكشف حالات الغش والتي فشلت الاساليب الوقائية في منع حدوثها أو التحقق المخاطر نتيجة عدم ملائمة خطط المعالجة.
- يجب اعداد عملية إعداد التقارير بشكل سليم يمكن من خلاله الحصول على معلومات بشأن حالات الغش المحتملة، ويجب أن يستخدم مدخل متناسق لتحقيق واتخاذ الإجراءات التصحيحية وذلك للتأكيد على ان مخاطر الغش تم معالجتها بشكل مناسب وفي الوقت المناسب.

وبعد تحديد تلك المبادئ يتم وضع برنامج لإدارة مخاطر الغش والذي يتوقف على حجم ودرجة تعقيد عمليات المنظمة ، ويجب ان يتضمن العديد من العناصر منها:-

((AICPA,AII,ACFE,2010))

- الأدوار والمسؤوليات.
- تقييم مخاطر الغش.
- الوعي بحالات الغش
- الالتزام
- عملية تأكيد.
- الافصاح عن حالات التعارض.
- عملية التحقيق.
- اتخاذ إجراءات صحيحة.
- ضمان الجودة.
- الرقابة المستمرة.

إجراءات التقرير وحماية القائمين بالتبليغ عن المخالفات whistleblower protection

وقد اوضح الدليل بشكل تفصيلي كيفية وضع سياسة ادارة مخاطر الغش، وكيفية تحديد ومعالجة مخاطر الغش، وتناول ايضا كيفية تطبيق اطار COSO 2004 على مخاطر الغش وذلك كما يلي: -

- بيئة الرقابة (إنشاء الثقافة التنظيمية، توثيق استراتيجية مراقبة الغش، قواعد السلوك، معايير التوظيف إنشاء واستكمال وتقييم مهام المراجعة الداخلية، تطوير المناهج الدراسية تصميم وتوفير التدريب)
 - أنشطة الرقابة (تحديد وتوثيق الضوابط الرقابية لمعالجة المخاطر وربطها بمخاطر الغش التي تم تحديدها، تعديل الضوابط الحالية، وتصميم وتنفيذ ضوابط رقابية وقائية جديدة حسب الضرورة، وتنفيذ تكنولوجيات الداعمة)
 - تقييم مخاطر الغش (إنشاء عملية تقييم المخاطر الغش والتي تدرس عوامل مخاطر الغش مشاركة الموظفين المناسبين في عملية تقييم المخاطر الغش إجراء تقييمات مخاطر الغش على أساس منتظم)
 - المعلومات والاتصال (الترويج لأهمية برنامج إدارة المخاطر الغش و موقف المنظمة على مخاطر الغش داخليا وخارجيا من خلال برامج الاتصالات للشركات، تصميم وتقديم التدريب في مجال التوعية بالغش).
 - الرقابة والمتابعة (تقديم تقييم دوري لضوابط منع الغش استخدام تقييمات مستقلة لبرنامج إدارة المخاطر من خلال المراجعة الداخلية أو جهات أخرى. تنفيذ التكنولوجيا للمساعدة في أنشطة الرقابة والمتابعة المستمرة).
- ويتفق الباحث مع ذلك الدليل في ضرورة وجود لجنة المخاطر والتي يتشكل منها فريق لتقييم مخاطر الغش وتقوم اللجنة مجتمعة مع فريق العمل بعملية عصف ذهني للتوصل الى عوامل المخاطر التي تؤدي الى حالات غش ويشارك في ذلك لجنة المراجعة ومجلس الادارة.
- ويعتبر وضع نظام فعال لإدارة المخاطر يتضمن عدة عناصر اهمها ،ان يتوافق مع الاطر العالمية، ويلائم ظروف الصناعة التي تنتمي اليها المنظمة ، ويلائم وظروف المنظمة ومواردها، يتضمن نظام فرعي خاص بإدارة مخاطر الغش ، يشكل ذلك النظام الفعال لإدارة المخاطر بمقوماته المختلفة احد السبل الفعالة في منع واكتشاف الغش .

مسئولية مراقب الحسابات تجاه الغش

تعتبر مسئولية منع واكتشاف الغش هي مسئولية الادارة والمسؤولين عن الحوكمة بشكل رئيسي بينما يعتبر مراقب الحسابات مسئولاً عن اكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية سواء الناتجة عن الخطأ أو الغش، وتأتي تلك المسئولية نتيجة امرين: -

مسئولية المراجع تجاه القوائم المالية ، حيث تهدف عملية المراجعة الى الوصول الى تأكيد معقول بشأن خلو القوائم المالية من التحريفات الهامة والمؤثرة الناتجة عن الخطأ والغش، ورغم ذلك هناك تحريفات ربما لا يكتشفها المراجع نظرا للحدود الكامنة لعملية المراجعة وغالبا ما تكون هذه التحريفات ناتجة عن الغش وذلك لان عملية الغش يتم التخطيط لها بشكل معقد مع احتمال وجود تواطؤ وتخطي الادارة للإجراءات الرقابية ، لذلك يحتاج المراجع لإجراءات فعالة لاكتشاف الغش ، وللوفاء بتلك المسئولية يقوم المراجع بالاتي :- (لجنة معايير المراجعة،السعودية، ٢٠١٠)

تحديد وتقييم مخاطر احتواء القوائم المالية على تحريفات ناتجة عن الغش.

الحصول على ادلة مراجعة كافية وملائمة للمخاطر السابق تقديرها بشأن احتواء القوائم المالية على تحريفات ناتجة عن الغش من خلال تصميم وتنفيذ الاجراءات المناسبة.

اتخاذ الاجراءات المناسبة عند حدوث غش او غش محتمل حدوثه.

وللوفاء بتلك المسئولية صدرت معايير مراجعة والتي القت بتلك المسئولية على المراجع وحاولت ان تساعد المراجع في كيفية تقييم مخاطر وجود غش مؤثر بالقوائم المالية ورغم وجود هذه المعايير المرتبطة بمسئولية المراجع تجاه تقييم مخاطر الغش الا ان هناك العديد من حالات الانهيار والفشل المالي والإداري حدثت وكان احد اسبابها غش الادارة وتلى ذلك توجيه انتقادات للمراجع بشكل خاص ولمهنة المحاسبة والمراجعة بشكل عام ، وترتب على ذلك تطوير في معايير المراجعة والتي وسعت في مسئولية المراجعين بشأن الغش ، ورغم ذلك لابد من البحث عن اساليب لمساعدة المراجع في الوفاء بتلك المسئولية وليس مجرد مزيد من الاجراءات .

محاولة تضيق فجوة توقعات المراجعة من خلال سد جانب الطلب من المجتمع بشأن توقعاتهم بدور المراجع تجاه اكتشاف الغش الوارد بالقوائم المالية ،وقد وضع (Harold.F.D,&et.al,2009) عدة تفسيرات توضح دور المراجع بشأن الغش، حيث يأتي التوسيع في مسئولية المراجع تجاهها كسبب رئيسي في فجوة توقعات المراجعة ، ومن ثم توسيع دور المراجع يعني محاولة لتضييق تلك الفجوة :-

- **فجوة اداء:** رغم صحة ان المراجع قد لا يؤدي عمله طبقا لما هو متوقع، الا ان العديد من حالات الفشل لبعض الشركات اثبتت ان وجود حالات غش مؤشر على ضوابط رقابية غير كافية وعدم وجود هيكل فعال للحوكمة قادر على الكشف المبكر عن أي سلوك غير أخلاقي وقد

يحد ذلك من قدرة المراجع على ادائه لبعض الاجراءات، ويضاف لذلك قد تؤدي الضغوط من قبل العميل الى التأثير سلبا على استقلال المراجع ومن ثم ادائه.

- فجوة معقولة: رغم ارتباط الفشل بالغش، الا انه في كثير من الاحيان لا يرتبط الغش بمشاكل منظمة وانما يرتبط بسلوك غير أخلاقي، وقد لا تستطيع اجراءات المراجعة العادية الكشف عن الغش ولذا يعد المراجع معذور excused في الكشف عن المشاكل التي ادت الى فشل الشركات وهذا يفسر فجوة التوقعات غير المعقولة لدى المجتمع وبين ادائه لمهامه.
- **فجوة المعايير:** تفسر فجوة المعايير بعدم قدرة المعايير الحالية على عكس مسئولية مراقب الحسابات تجاه اكتشاف الغش من قبل المجتمع.
- يستخلص من ذلك ان عدم وجود هيكل فعال لحوكمة الشركات سبب في عدم القدرة على منع واكتشاف الغش، وان اجراءات المراجعة العادية لا يتوقع منها الكشف عن الغش، ولذا يجب وضع نظام فعال لإدارة المخاطر كجزء من هيكل الحوكمة والاستناد اليه من قبل المراجع كوسيلة جديدة للمساعدة في الكشف عن الغش بشكل فعال.

وللوفاء بتلك المسئولية صدرت معايير مراجعة والتي القت بتلك المسئولية على المراجع وحاولت ان تساعد المراجع في كيفية تقييم مخاطر وجود غش مؤثر بالقوائم المالية، ورغم وجود هذه المعايير المرتبطة بمسئولية المراجع تجاه تقييم مخاطر الغش الا ان هناك العديد من حالات الانهيار والفشل المالي والإداري حدثت وكان احد اسبابها غش الادارة وتلى ذلك توجيه انتقادات للمراجع بشكل خاص ولمهنة المحاسبة والمراجعة بشكل عام ، وترتب على ذلك تطوير في معايير المراجعة والتي وسعت في مسئولية المراجعين بشأن الغش ، ورغم ذلك لابد من البحث عن اساليب لمساعدة المراجع في الوفاء بتلك المسئولية وليس مجرد مزيد من الاجراءات.

يمكن تناول انعكاسات الدور الحديث للمراجع الداخلي في تعزيز مراحل إدارة المخاطر في ضوء المراحل التالية:

مرحلة تحديد المخاطر:

يعتبر تحديد المخاطر الخطوة الأولى والأساسية في عملية إدارة المخاطر، وتحديد المخاطر يعني التعرف على الأحداث التي لها أثر سلبي على انجاز وتحقيق أهداف واستراتيجيات المنشأة، ويرتبط تحديد المخاطر غالبا بتحديد أهداف المنشأة، لأن تحديد الأهداف بدقة يعتبر شرطة أساسية لتحديد المخاطر التي تحيط بالمنشأة، ولكي يستطيع المراجع الداخلي القيام بعملية تحديد المخاطر ينبغي عليه مراعاة مجموعة من الخطوات وهي:

استكشاف المخاطر: يقوم المراجع الداخلي باستكشاف المخاطر الناتجة عن وقوع الأحداث، حيث يقوم المراجع الداخلي بعمل مسح شامل للمخاطر المحيطة بجميع أنشطة وأهداف المنشأة، بهدف الحصول على كافة المعلومات اللازمة عن المخاطر المحيطة بالمنشأة، وتعتبر هذه الخطوة

أهم خطوة في عملية تحديد المخاطر، حيث يتم من خلالها التوصل إلى كافة أنواع المخاطر التي قد تواجه كافة أنواع أنشطة المنشأة (Kinney, 2003)، وحتى يمكن الوصول إلى حصر شامل للمخاطر يمكن للمراجع الداخلي استخدام العديد من الأساليب منها:

- إجراء مسح شامل للمخاطر المؤثرة على أهداف المنشأة.
- إجراء المقابلات وعمل استفسارات مع الموظفين في المنشأة وتبادل الأفكار واستنباط بعض الآراء من خلال خبرتهم والمهارات المتوفرة لديهم بهدف تغطية جميع المخاطر المحتملة.
- إجراء العصف الذهني Brainstorming وهو عبارة عن عقد مناقشات واجتماعات مع لأفراد المسؤولين عن إدارة المخاطر بالمنشأة مما يزيد من فعالية تحديد المخاطر التي تتعرض لها المنشأة

تصنيف المخاطر: تتعدد المخاطر التي تواجه منشآت الأعمال، كما تتعدد التصنيفات الصادرة عن الجهات والمؤسسات الرقابية المختلفة، لذا يجب على المراجع الداخلي إعادة تصنيف المخاطر التي تم جمع المعلومات عنها في مجموعات متجانسة. إعداد سجل للمخاطر: يقوم المراجع الداخلي في هذه الخطوة بالاتفاق مع الإدارة العليا للمنشأة على اعداد سجل دائم للمخاطر التي تعرضت لها المنشأة يكون مسئول عنه شخص يطلق عليه مدير المخاطر، حيث يتم تصنيف المخاطر في هذا السجل إلى مخاطر مرتفعة، مخاطر متوسطة، مخاطر منخفضة، مخاطر مقبولة، مع توضيح كيف تم التعامل مع هذه المخاطر، وفي النهاية يقوم المراجع الداخلي بتقييم قرار التعامل مع المخاطر.

التحديث المستمر لسجل المخاطر: يقوم المراجع الداخلي بمراجعة سجل مخاطر المنشأة بصفة دورية، حيث أن المخاطر التي تتعرض لها المنشأة تتصف بالديناميكية والتغير المستمر، فبعض المخاطر قد يكون لها تأثير كبير على المنشأة لكن بمرور الوقت قد تصبح هذه المخاطر ليست مخاطر جوهرية.

مرحلة تقييم المخاطر:

إذا كانت الإدارة التنفيذية للمنشأة في المسئولة عن تقدير المخاطر والتعامل معها، فإن هناك حاجة ملحة لآلية التأكيد على أن إدارة المخاطر بالمنشأة تمت بشكل مناسب وفعال. وهو الأمر الذي يقع على كاهل وظيفة المراجعة الداخلية وقد تمثل الدور الجديد للمراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في تقييم عمليات إدارة المخاطر الخاصة بالمنشأة استخدام تقديرات الخطر لتطوير خطة المراجعة والمساعدة في تحديد نوع الرقابة التي يجب تصميمها من أجل تدنية المخاطر والعمل على تقييم كفاءة وفاعلية إدارة المخاطر والتأكد من أن إدارة المنشأة ولجنة المراجعة قد قامتا بتحديد المستوى المقبول من المخاطر وكذلك الرقابة والتقييم الدوري لمخاطر المنشأة والتحقق من فاعلية آليات وضوابط الرقابة على إدارة تلك المخاطر والتأكد من مسئولية المديرين

عن إدارة المخاطر بشكل دوري والعمل على إمداد لجنة المراجعة بتقارير عن نتائج عمليات إدارة المخاطر (Regan, 2008). وتعتمد المراجعة الداخلية في عملية تقييم المخاطر على عامل أساسي وهو تقييم وتقدير المخاطر تبعا لبعدين أساسيين هما:

- تقييم وتقدير حجم تأثير الخطر على أعمال المنشأة.
- تحديد وتقدير درجة أو احتمال حدوث ذلك الخطر.

ويتطلب تقدير المخاطر المزج بين الأساليب الكمية والوصفية للقياس، حيث يمكن استخدام الأساليب الكمية عندما يكون هناك قدر كاف من البيانات المتاحة، أما الأساليب الوصفية فمن الممكن استخدامها عند انخفاض احتمال وقوع الحدث أو في حالة عدم توافر البيانات المالية والخبرة بالتقديرات الكمية أو عندما يكون هناك حاجة للخبرة عند التقدير (على، ٢٠٠٩). ويرى الباحثون أن الدور الحديث للمراجع الداخلي يمكن أن يساهم في مرحلة تقييم المخاطر من خلال مشاركته الفعالة في العناصر التالية:

- فحص وتقييم العمليات المرتبطة بالمخاطر، وكذلك التقييم الدوري للمخاطر من خلال الرقابة المستمرة للأنشطة، وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين كفاءة العمليات التشغيلية
- توفير معلومات عن المخاطر وتوصيلها بصورة ملائمة إلى جميع المستويات داخل المنشأة
- توفير التدريب المستمر والدورات المتخصصة في فحص وتقييم إدارة المخاطر حتى يمكن تقديم التوصيات اللازمة لتقديم تأكيد بمدي صحة عملية التقييم، وأن هذه العملية قد تمت بشكل منفصل من حيث احتمالية حدوث المخاطر ودرجة تأثيرها.
- التأكد من توافر استراتيجية لتطوير نظم المعلومات الموجودة بالمنشأة سواء المحاسبية أو الإدارية. تقييم المخاطر التي تم اكتشافها خلال عملية المراجعة الداخلية وتقديم تقرير عن عملية التقييم إلى الإدارة التنفيذية
- توثيق نتائج تقييم المخاطر والضوابط الرقابية الموضوعة مع اقتراح الأساليب الملائمة للتعامل مع هذه المخاطر.
- **اقتراح وتطبيق أسلوب الاستجابة للمخاطر:** يعني أسلوب الاستجابة للمخاطر هو ما تتخذه الإدارة من قرارات بشأن اختيار أسلوب التعامل مع المخاطر، حيث يجب اختيار وتطبيق الأسلوب أو الطريقة الملائمة للتعامل مع المخاطر. فبعد الانتهاء من عملية تقييم المخاطر وبناء على نتائج هذا التقييم من حيث احتمالية حدوثها ودرجة تأثيرها، يتم بعد ذلك تحديد واختيار أسلوب الاستجابة المناسب لهذه المخاطر بما يؤدي إلى الوصول وتوجد عدة طرق للتعامل مع المخاطر التي يمكن للمراجع اقتراحها للإدارة العليا أهمها (Miller, ٢٠٠٧، الجندي: ٢٠٠٨، حسن، ٢٠٠٥، راضي، ٢٠١٥):

- **استخدام النظم والضوابط الرقابية:** تعتبر نظم الرقابة الداخلية الفعالة أحد أساليب تخفيض المخاطر إلى المستوى الذي يمكن أن تتحمله المنشأة، حيث تعتبر نظم الرقابة الفعالة خط الدفاع الأول لمواجهة المخاطر، والحد من أثرها وتخفيضها إلى المستوى المقبول
 - **تجنب المخاطر:** يعني محاولة تجنب الأنشطة التي تؤدي إلى أخطار معينة، والتجنب يبدو حلاً لجميع المخاطر، ولكن في الوقت ذاته قد يؤدي إلى الحرمان من الفوائد والأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من النشاط الذي تم تجنبه.
 - **نقل عبء المخاطر:** يعتمد هذا الأسلوب على تحويل جزء من المخاطر إلى طرف خارجي ، وذلك من خلال التعاقد مع طرف آخر لتحمل عبء الآثار المتوقعة من هذه المخاطر في حالة حدوثها، مثل عقود التأمين على الممتلكات وعقود المشتقات المالية ، مع ضرورة الموازنة بين التكلفة والعائد من عملية نقل عبء المخاطر لخارج المنشأة وقبول المخاطر والتعامل معها تفادي هذه المخاطر أو انخفاض احتمال درجة حدوثه ودرجة تأثيره على تحقيق أهداف المنشأة ، وأيضا تعتبر هذه الاستراتيجية مقبولة في حالة المخاطر الصغيرة ، وبصفة عامة فإن المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو نقلها يجب قبولها. ويوضح الشكل التالي اطارا لتقييم المخاطر
- دور اداء مراقب الحسابات لخدمات بخلاف التأكد في الكشف والتقرير عن الغش**
- يساهم اداء المراجع لخدمات بخلاف التأكد بشكل عام وخدمات استشارات ادارة المخاطر بشكل خاص في زيادة فاعلية عملية الكشف والتقرير عن الغش من خلال:
- الحصول على معلومات تساهم في تقييم مخاطر الغش
 - يحتاج المراجع الى العديد من المعلومات عن البيئة الداخلية والبيئة الخارجية من اجل تقييم مخاطر الغش ، وقد ثبت ميدانيا من خلال دراسة (عيد محمود، ٢٠٠٩) انه يتم اداء خدمات بخلاف التأكد في بيئة الممارسة المهنية المصرية ، وان اداء هذه الخدمات يساهم في توفير معلومات عن البيئة الداخلية للعميل متمثلة في معلومات عن (المركز المالي - نظام الرقابة الداخلية - الهيكل التنظيمي - مدى كفاية رأس المال - نزاهة الإدارة)، وكذلك معلومات عن البيئة الخارجية متمثلة في معلومات عن (صناعة العميل - البيئة الاقتصادية - البيئة القانونية والسياسية - التطور التكنولوجي في صناعة العميل - طبيعة المنافسة) وهذه المعلومات تساهم في زيادة فعالية ودقة تقدير المراجع لمخاطر الغش .
 - وفي ذات السياق فقد أكد (د. علي أحمد زين، ١٩٩٤) على ان أداء المراجع لخدمات بخلاف التأكد يجعله أكثر إلماماً بالنواحي الفنية للمنشأة ونظم الرقابة الداخلية وكذلك النظام المحاسبي، كما أن أدائه لهذه الخدمات بصورة مستمرة ولعدة عملاء يجعل لديه الخبرة والكفاءة في محيط منشآت الأعمال ومعرفة ظروف الصناعة المرتبطة بهذه المنشآت والظروف المحيطة بها والاستفادة من ذلك في المواقف المماثلة.

- وأشارت قواعد آداب وسلوكيات مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة بأن تقديم المراجع لخدمات بخلاف التأكد يؤدي إلى زيادة قدرة المراجع على فهم إجراءات العمل وضوابطه والمخاطر المالية والتجارية التي تواجهه بالإضافة إلى معلومات عن نشاط العمل (قواعد آداب وسلوكيات مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة المقيدین بسجل الهيئة ٢٠٠٧)

ويستخلص مما سبق ان اداء المراجع لخدمات استشارات ادارة المخاطر سوف يوفر معلومات عن البيئة الداخلية والخارجية والتي يتضح من خلالها عوامل المخاطر، ويمكن للمراجع الاستفادة من ذلك في تحديد المواطن المحتملة لحدوث حالات غش.

تطبيق الاساليب المستحدثة في تقييم المخاطر بدرجة فاعلية اكبر مثل مدخل مراجعة الانظمة الاستراتيجية ومدخل مخاطر الاعمال

تطورت اساليب ومداخل عملية المراجعة من المراجعة على اساس الرقابة ثم المراجعة على اساس المخاطر، ومؤخرا ظهر مدخل حديث في مهنة المراجعة وهو "مدخل مراجعة الأنظمة الاستراتيجية" والذي يعتمد على تحليل المخاطر الاستراتيجية ثم مخاطر العمليات ثم تحديد المخاطر التي تم ادارتها والمخاطر المتبقية والتي يتعامل معها المراجع، ويساعد ذلك في تقييم مخاطر العمل على نحو شامل. (د. محمد عبدالله مجاهد، ٢٠٠٥)

ويساهم ذلك المدخل في دقة تقدير مخاطر الاعمال بشكل عام ومن ثم زيادة فاعلية المراجع في التنبؤ باحتمال وجود غش.

ووجود نظام لإدارة المخاطر يقوم على تحليل البيئة الداخلية والخارجية للعمل ، ثم تحديد وتقييم ومعالجة المخاطر ، ثم قيام المراجع بتقديم استشارات في ذلك النظام سوف يكون أكثر الماما بتلك المهام وهي ذاتها التي سيؤديها طبقا لمدخل مراجعة الأنظمة الاستراتيجية ومن ثم سيؤدي الى تخفيض الوقت المستغرق في تطبيق المدخل وزيادة الفاعلية في تطبيقه مع تقييم المخاطر وخاصة مخاطر الغش بشكل كف وفعال.

فهم دور الادارة والمسؤولين عن الحوكمة تجاه مخاطر الغش

حدد معيار المراجعة الدولي والمصري (٢٤٠) المرتبط بمسئولية المراجع بشأن الغش العديد من اجراءات تقييم المخاطر وهي :-

- الاستفسار من الادارة والمسؤولين عن الحوكمة حول تقييم الادارة لاحتواء القوائم المالية على تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش، اجراءات الادارة لتحديد ومواجهة مخاطر الغش وكيفية ممارسة المسؤولين عن الحوكمة لعملية الاشراف على هذه الاجراءات، افصاحات الادارة للمسؤولين عن الحوكمة بما يتعلق بالإجراءات التي تتبعها لتحديد وادارة مخاطر الغش.
- دراسة امكانية وجود مخاطر غش.

• دراسة اية مؤشرات او نسب غير عادية .

ويتضمن نظام ادارة المخاطر اجراءات الادارة في تحديد وتقييم ومعالجة المخاطر بما فيها مخاطر الغش سواء في النظام الكلي لإدارة المخاطر او وجود نظام فرعي لا دارة مخاطر الغش ، كما يتضمن نظام ادارة المخاطر البات للتقرير الداخلي من الادارة للمسؤولين عن الحوكمة او التقرير الخارجي للأطراف اصحاب المصالح ، كما تشتمل سياسة ادارة المخاطر على دور المسؤولين عن الحوكمة بما فيهم مجلس الادارة ولجنة المراجعة ولجنة المخاطر .

ويعتبر وجود نظام ادارة المخاطر ومساهمة المراجع بخدمات استشارية تجاهه يوفر فهم افضل بثقافة المنظمة ورؤيتها تجاه التعامل مع المخاطر بشكل عام وبشكل خاص مخاطر الغش ، وتقييم نزاهة الادارة وكذلك المسؤولين عن الحوكمة ، حيث تمثل نزاهة الادارة المحور الرئيسي في تحديد مخاطر غش الادارة والمرتبطة بإمكانية اعداد تقارير مالية احتيالية.

وفي ذات السياق، يوفر نظام ادارة المخاطر العديد من المؤشرات والنسب الهامة التي تعبر عن احتمالات بحدوث مخاطر وحالات غش، ففي مرحلة التقييم يتم قياس المخاطر سواء من خلال اساليب وصفية او كمية اضافة الى قياس الاحتمال/التأثير ويكون ناتج عملية القياس نسب واحتمالات تعبر عن مستوى المخاطر الحالي وبمقارنتها مع مستوى المخاطر المقبولة يمكن تحديد درجة تأثير المخاطر على المنظمة.

وقد حددت المعايير المرتبطة بمسؤولية المراجع تجاه الغش مثل المعيار الدولي ٢٤٠ والأمريكي ٩٩ العديد من الظروف والاحالات التي تؤدي لحدوث غش ، وبدراستها يتضح ان نظام ادارة المخاطر لديه القدرة على توفير العديد من المعلومات عن عوامل مخاطر الغش.

المشاركة في لجنة العصف الذهني

طالب المعيار الأمريكي ٩٩ بضرورة عقد جلسات العصف الذهني ، وهذا ما اكده المعيار الدولي ٢٤٠ بضرورة اجراء مناقشات بين فريق العمل ، ومؤخرا يوجد اتجاه حيث اشار اليه المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين كأحد البات ادارة مخاطر الغش وهو عقد جلسات عصف ذهني ، ويرى الباحث ضرورة ان تتضمن تلك الجلسات لجنة المراجعة ولجنة المخاطر واعضاء مجلس الادارة وعندما يقوم المراجع بأداء خدمات استشارات ادارة المخاطر يكون عضو في ذلك الفريق ، ويساهم ذلك في زيادة فهم المراجع باحتمالية ارتكاب الغش ومواطن الخلل والفرص المحتملة والدوافع لارتكاب الغش ، كما يساهم ايضا في تفعيل تطبيق مفهوم العصف الذهني.

دراسة نظام ادارة المخاطر

كشفت الازمة المالية عن العديد من اوجه القصور في الرقابة الداخلية سواء من ناحية التصميم حيث اقتصر تعامل الرقابة الداخلية على التقارير المالية دون النظرة الشمولية للمنظمة وادخال عملية المخاطر وادارتها ضمن عملية صنع واتخاذ القرارات، وفي عملية التنفيذ حيث

اظهرت الازمة العديد من التجاوزات في تنفيذ الرقابة الداخلية ، وفي عملية التقييم سواء من قبل الادارة او المراجع الخارجي حيث اصدر المراجع الخارجي تقارير نظيفة على فاعلية الرقابة الداخلية على التقارير المالية ورغم ذلك كشفت التحقيقات بان هناك اوجه قصور في الرقابة الداخلية ، ودعي ذلك الى حتمية التحول من الرقابة الداخلية الى ادارة المخاطر وهذا ما اكده Collier .P& Soin (2011)، وبالتالي تم التحول من مفهوم الرقابة الداخلية باعتبارها قضية منفصلة إلى إدارة المخاطر واعتبار الرقابة الداخلية جزء منها، ويمكن تفعيل دور الرقابة الداخلية إذا تم إحداث تكامل بينهما كأجزاء من الحوكمة. IFAC, PAIBC, 2011

وسوف يساهم المراجع بشكل او اخر في تقديم استشارات للعميل للقيام بذلك التحول ، وهذا يجعل المراجع لديه فهم للنظام بشكل فعال، ويسهم ذلك الفهم في تفعيل عملية دراسة نظام ادارة المخاطر عند اداء عملية مراجعة القوائم المالية، وحفاظا على استقلال المراجع حتى لا يقع تحت تهديد فحص ما تم اعداد بمعرفة نفس المراجع، فانه يجب اداء مهام الاستشارات من خلال فريق مستق عن فريق المراجعة على ان يحدث تعاون بينهما من خلال وجود قاعدة بيانات مشتركة لدى مكتب المراجعة عن العميل .

يستخلص مما سبق، ان اداء المراجع لخدمات استشارية بشأن ادارة المخاطر مع الحفاظ على استقلال المراجع سوف يساهم في تفعيل عملية الكشف والتقرير عن الغش من خلال تفعيل الاجراءات المحددة من قبل المعايير المصرية والدولية بشأن اكتشاف الغش وازافة اجراءات مستحدثة وتفعيل مداخل المراجعة الحديثة وهي:-

- الحصول على معلومات على نطاق اوسع تساهم في تقييم مخاطر الغش .
- الاستفسارات من الادارة والمسؤولين عن الحوكمة.
- الاجراءات التحليلية ونظام المؤشرات كعنصر رئيسي في ادارة المخاطر.
- دراسة عوامل المخاطر بشكل شمولي وامكانية ارتباطهما بمخاطر الغش.
- المشاركة كعضو في فريق العصف الذهني داخل المنشأة محل المراجعة.
- تفعيل عملية دراسة وفهم ادارة المخاطر كبديل لدراسة وفهم الرقابة الداخلية.
- تفعيل مدخل مراجعة الانظمة الاستراتيجية ومدخل مراجعة الاعمال في اكتشاف المخاطر ومنها مخاطر الغش .

وفي ضوء ما سبق يثبت صحة فرض الدراسة " يساهم اداء مراقب الحسابات لخدمات ادره المخاطر كأحد خدمات بخلاف التأكد في زيادة فعالية اكتشاف والتقرير عن الغش "

دور التخصص الصناعي للمراجع في تحسين تقييم خطر المراجعة :

أولاً: تقييم الخطر الحتمي:

الخطر الحتمي هو الملازم لطبيعة المنشأة أو الصناعة أو طبيعة الحساب، ويقوم المراجع بتصميم إجراءات التحقق التي تساعد في التوصل إلى حكم سليم عن الخطر الحتمي. وتبرز أهمية التخصص المهني للمراجع في تصميم تلك الإجراءات، لأن معرفة المراجع بطبيعة الصناعة التي ينتمي إليها نشاط العميل، تمكنه من أن يكون على دراية كاملة بالقوانين واللوائح التي تنظمها والظروف الاقتصادية التي تمر بها والتي قد تشكل ضغوطاً عليها، وكذلك يكون على درجة عالية بفهم مؤشرات عدم الاستمرار في الصناعة والموقف الحالي لتلك الصناعة، والنظم الالكترونية والبرامج الأكثر شيوعاً في تلك الصناعة التي تؤدي إلى تصميم إجراءات التحقق السليم التي تؤدي إلى تقييم دقيق للخطر الحتمي.

ثانياً: تقييم مخاطر الرقابة:

يقوم المراجع بدراسة نظام الرقابة الداخلية المصمم، ومدى كفاءته وتحديد نقاط ضعفه من ناحية، والقيام باختبارات الالتزام من ناحية أخرى، للتأكد من مدى التزام التطبيق العملي لنظم الرقابة الداخلية الموضوعة التي يتم الحكم على مدى الاعتماد عليها. وتبرز أهمية التخصص المهني للمراجع في تحديد اختبارات الالتزام، إذ إنها توفر للمراجع الدراية بآماكن الأخطاء غير المتعمدة وكذلك العناصر التي يسهل التلاعب فيها في تلك الصناعة، ويكون لديه صورة متكاملة عن نظام الرقابة الداخلية الأكثر أحكاماً في تلك الصناعة، وبذلك تكون اختبارات الالتزام التي يحددها المراجع أكثر كفاءة في الحكم على نظام الرقابة الداخلية.

ثالثاً: تقييم خطر الاكتشاف:

يمكن للمراجع التحكم في خطر الاكتشاف، إذ يستطيع بناء على تقييمه لخطر الرقابة والخطر الحتمي أن يخفض خطر الاكتشاف إلى أقل مستوى ممكن عن طريق قيامه بالفحص التحليلي واختبارات العينة، ويكمن الخطر هنا في أن الاختبارات التحليلية تخفق في اكتشاف تحريف مهم، إذا ما اختير تحليل خطأ أو طُبق بطريقة خطأ، أو إذا اختيرت عينة غير ملائمة أو غير كافية. وإذا ما كان المراجع متخصصاً في الصناعة فإنه يمكن من تقليل مخاطر عدم الاكتشاف إلى أدنى مستوى ممكن.

ومن ثم فإن التخصص المهني للمراجع يصل بالمراجع إلى درجة الميكنة في معرفة المشكلات الكامنة في النشاط محل المراجعة والقدرة على تحليل تلك المشكلات، ويكون لديه استراتيجية واسعة للحلول المناسبة لها وقوة الملاحظة.

وبناء على ما سبق يمكن القول: إن التخصص يوفر رصيذاً من المعرفة العميقة للمراجع بمشكلات الصناعة وظروفها، وهو ما ينعكس على مستوى أدائه، ويلبي احتياجات العملاء.

أثر التخصص الصناعي على تقدير مخاطر المراجعة

- **الفهم الأعمق للمخاطر الصناعية:** يمكّن التخصص الصناعي مراجع الحسابات من تحديد المخاطر التي تواجه الشركات العاملة في تلك الصناعة بشكل أكثر دقة، مما يساعدهم على تخصيص جهودهم في المناطق التي تحتاج إلى مزيد من التدقيق.
- **تحسين تقييم المخاطر:** يمكن للمراجعين المتخصصين تقييم المخاطر بشكل أفضل، حيث لديهم فهم أعمق لطبيعة العمليات التجارية في تلك الصناعة.
- **اكتشاف المخاطر الخفية:** قد يتمكن المراجع المتخصص من اكتشاف مخاطر خفية قد لا يلاحظها المراجع العام، وذلك بفضل معرفته العميقة بالصناعة.
- **تحديد الإجراءات المناسبة للاستجابة للمخاطر:** يمكن للمراجع المتخصص تحديد الإجراءات المناسبة للاستجابة للمخاطر المحددة، بناءً على فهمه العميق للصناعة.

أثر التخصص الصناعي على تخطيط عملية المراجعة

- **تحسين تخطيط المراجعة:** يساهم التخصص الصناعي في تحسين تخطيط عملية المراجعة من خلال:
- تحديد نطاق المراجعة بشكل أكثر دقة.
- تخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية.
- تحديد الإجراءات التي سيتم اتخاذها بشكل أكثر دقة.
- **زيادة كفاءة المراجعة:** يمكن للمراجعين المتخصصين إنجاز المراجعة بشكل أسرع وأكثر كفاءة، حيث لديهم معرفة مسبقة بالصناعة، مما يقلل من الحاجة إلى إجراء أبحاث إضافية.
- **تحسين جودة المراجعة:** يساهم التخصص الصناعي في تحسين جودة المراجعة من خلال التركيز على المناطق الأكثر أهمية.

نتائج وتوصيات البحث

أولاً: نتائج البحث

- المعرفة المهنية الناشئة عن التعليم المهني والتي تعد من أهم أبعاد الكفاءة المهنية للمراجع والتي تمثل بعداً من أبعاد إستراتيجية التخصص الصناعي للمراجع تساهم بشكل مباشر في تشكيل عقلية المراجع.
- المعرفة التي يحصل عليها المراجع من خلال التخصص الصناعي من أهم العوامل المؤثرة على تكوين وتشكيل التفكير لدى المراجع.

- وجود تأثير قوى وفعال لمساهمة التخصص الصناعي لمراجع الحسابات في الحد من مخاطر المراجعة.
- وجود تأثير قوى وفعال لمساهمة التخصص الصناعي لمراجع الحسابات في الحد من تخطيط عملية المراجعة.
- التزام المراجع الخارجي بالآليات المهنية العملية للمراجعة ساعد في الحد من مخاطر المراجعة المرتبطة بالرقابة.
- التزام المراجع الخارج بالآليات المهنية العملية للمراجعة ساعد في الحد من مخاطر المراجعة المرتبطة بالاكشاف.
- التزام المراجع الخارجي بالآليات المهنية العملية للمراجعة ساعد في الحد من مخاطر المراجعة المرتبطة بالالتزام.
- ساعد التزام المراجع الخارجي بالآليات المهنية التنظيمية للمراجعة على زيادة جودة التقارير المالية.
- تفعيل برامج التعليم والتدريب المهني المستمر ساهم في اكتشاف مخاطر المراجعة وزيادة جودة عملية المراجعة.

ثانياً: توصيات البحث

- على المنظمات المهنية إصدار الإرشادات والتوصيات اللازمة لمكاتب المراجعة الطي توضح مضمون التخصص وأهميته وكيفية تطبيقه والمقومات اللازمة له.
- على مكاتب الأعمال الا تركز أثناء عملية التعاقد مع مدقي الحسابات على عنصر الأتعاب فقط، ولكن على مدي الكفاءة المهنية والتي من أهمها التخصص الصناعي لمراجع الحسابات، حتى يمكن توسيع دائرة التخصص الصناعي والاستفادة من مزاياه.
- العمل على رفع الوعي لدى الجهات الرقابية بأهمية دور التخصص الصناعي لمراجع الحسابات في تخطيط عملية المراجعة وتقييم المخاطر الطي تتعرض لها.
- يجب أن تساهم الآليات المهنية التنظيمية للمراجعة في المشاركة في تطوير معايير المحاسبة بصورة مستمرة.
- ضرورة أن تعمل الآليات المهنية التنظيمية للمراجعة على تفعيل برامج التعليم والتدريب المهني المستمر.
- العمل على مواكبة التطورات الحديثة في بيئة الأعمال والاعتراف بالتطورات الحديثة للمراجعة الخارجية ودورها في اكتشاف خطر المراجعة.

- ضرورة العمل على تنمية التأهيل العلمي والعملية للمراجعين الخارجيين من خلال الاهتمام ببرامج التعليم والتدريب المستمرة.
- إصدار معيار مراجعة دولي يؤكد صراحة على أهمية التخصص الصناعي لمراجع الحسابات، مما يساهم في زيادة فعالية تخطيط عملية المراجعة وتقييم المخاطر.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- أبوزيد، عيد محمود ، " أثر الخدمات بخلاف المراجعة على مخاطر العميل وقبوله وقرارات تخصيص فريق المراجعة واستقلال المراجع- دراسة مقارنة مع التطبيق على مصر "، رسالة ماجستير كلية التجارة ، جامعة بنى سويف، ٢٠٠٩.
- أرسانيوس، بدر نبيه ، " تطوير دور المراجع الخارجي في التقرير عن القوائم المالية المضللة باستخدام الشبكات العصبية "، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد، ٢٠٠٦.
- أمين السيد أحمد لطفي، (٢٠١٠). المراجعة وحوكمة الشركات، الإسكندرية: الدار الجامعية
- بابر، بشير بكرى عجيب. (٢٠١٨)، دور التخصص الصناعي للمراجع لدعم الميزة التنافسية، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة الثانية والعشرون، العدد الأول.
- البديوي، منصور أحمد ، شحته السيد شحته ، ٢٠٠٣ المراجعة ، الإسكندرية ، الدار الجامعية.
- جربوع، يوسف ، ٢٠٠٧، مجالات مساهمة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد السادس، العدد الأول.
- السيد، محمود محمد. ٢٠١٣. أثر حجم منشأة مراقب الحسابات وقيده بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية على جودة المراجعة الخارجية: دراسة تجريبية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- الشخصي، المعتر رمضان ابو بكر ٢٠١٣ اسباب تدني مستوى الثقة في المراجعين الخارجيين من جانب مصلحه الضرائب في ليبيا جامعه عين شمس كليه التجارة مجله الفكر المحاسبي من مجلد ١٧ العدد واحد القاهرة
- الشريف، مي عادل توفيق ٢٠١٤. أثار الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وإعادة إصدار القوائم المالية على تخطيط إجراءات المراجعة وتقرير مراقب الحسابات دراسة تجريبية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة و المراجعة كلية التجارة جامعة دنهور

- الصبان، محمد سمير، ٢٠٠٣، نظرية المراجعة وآلية التطبيق، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- راضي، احمد سامي (٢٠١٤) "تطوير دور المراجعة الداخلية في ادارته المخاطر في بيئة الاعمال المصرية دراسة ميدانية" مجله التجارة والتمويل كليه التجارة جامعه طنطا العدد الثاني.
- صبري، صبري توفيق. (٢٠١٥)، قياس أثر التخصص المهني لمراقبي الحسابات على أعاب و مهام المراجعة: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، عين شمس.
- الصيرفي، أسماء أحمد، ٢٠١٥، أثر مدى وفاء الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية ومستوى التزام محاسبها الماليين أخلاقياً على جودة تقاريرها المالية- دراسة تطبيقية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة – جامعة دمنهور.
- عزيز، ليلى، ٢٠٠٣، "أثر التخصص المهني في الصناعة على تقليل خطر المراجعة"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المنصورة، كلية التجارة، العدد الأول.
- علي، عبد الوهاب نصر (٢٠١١) "المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر مدخل علمي لمواجهة أزمة دبي في ضوء تجارب الدول الأخرى، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية.
- علي عبد الوهاب نصر ٢٠١٦ المراجعة الخارجية الحديثة الدار الجامعية للنشر الإسكندرية ص. ١٤
- عوض، أمال محمد محمد، ٢٠٠٦، "دراسة واختبار أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد ٤٣
- عوض، أمال محمد. (٢٠٠٦)، دراسة واختبار أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد الثالث والأربعين، العدد الثاني.
- لبيب، خالد، ٢٠٠٥، " دور التخصص في تحسين كفاءة الأداء المهني للمراجع الخارجي دراسة تطبيقية مقارنة"، مجلة البحوث العلمية، الإسكندرية، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، العدد الأول.
- لطفي، أمين السيد أحمد، ١٩٩٨، المراجعة في ضوء المعايير الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية
- متولى، أحمد زكي حسين، (٢٠٠٦)، نموذج مقترح لقياس العلاقة بين إستراتيجية التخصص الصناعي للمراجع والعوامل المؤثرة في إدارة عملية المراجعة: دراسة ميدانية- تطبيقية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول.

- متولي، أحمد زكي، ٢٠٠٦، " نموذج مقترح لقياس العلاقة بين إستراتيجية التخصص الصناعي للمراجعة والعوامل المؤثرة في إدارة عملية المراجعة دراسة ميدانية ، المجلة العلمية ، جمهورية مصر العربية، جامعة طنطا، كلية التجارة ، العدد الأول.
 - مجاهد، محمد عبدالله محمد عبدالله. (٢٠٢٢)، دراسات في مراجعة الحسابات، كلية التجارة، جامعة بني سويف.
 - مجاهد، محمد عبد الله ، " إطار مقترح لتقدير مخاطر العميل باستخدام مدخل مراجعة الأنظمة الاستراتيجية واثّر ذلك على أحكام المراجعين عن أداء العميل – دراسة تطبيقية "، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الأول، ٢٠٠٥.
 - مجاهد، محمد عبدالله محمد عبدالله، ٢٠٠٥، تقدير الأهمية النسبية لصفات المراجع المتخصص اللازمة لأداء مهام عملية المراجعة بكفاءة وفعالية في الواقع العملي ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، جامعة بني سويف ، العدد الاول .
 - مصطفى، ايمان محمد، (٢٠١٤) الاسس العلمية والعملية لمراجع الحسابات الضارب جامعته الإسكندرية .
 - منصور، أشرف محمد إبراهيم، ٢٠١٣، " دور الجهات المسئولة عن تنظيم مزاوله مهنة المراجعة في تفعيل سياسة التخصص الصناعي للمراجعين الخارجيين"، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد ٥.
 - الهواري وآخرون، ٢٠٠٠، دراسات متقدمة في المراجعة، المشكلات المعاصرة في المراجعة ، الإطار العلمي والمشكلات العملية ، القاهرة جامعة عين شمس.
- ثانيا: المراجع الاجنبية

- Ada, Benito Arrui, (Mandatory Rotation of Company Auditors: A Critical Examination), report, Universitat Pompeu Fabra, Barcelona, Spain, 2010.
- AICPA (The American Institute of Certified Public Accountants), ACFE (Association of Certified Fraud Examiners), IIA (The Institute of Internal Auditors), "Managing the Business Risk of Fraud: A Practical Guide", April 2010.

- Barbadillo, Emiliano and Carrera Nieves, (Does Mandatory Audit Firm Rotation Enhance Auditor Independence? Evidence from Spain), Journal of Practice & Theory 28 (1), 113, 2009.
- Beattie, V., & Fearnley, S. (1995). The importance of audit firm characteristics and the drivers of auditor change in UK listed companies. Accounting and business research, 25(100), 227-239.
- Boone, J. P., Khurana, I. K., Raman, K.K. (2010). Do the Big 4 and the Second-tier firms provide audits of similar quality?. JournalAccount Public Policy 29, 330–352.
- Boynton, W. C., Johnson, R. N. and Kell, W. G. (Modern Auditing), John Wiley and Sons Inc., USA, 2006.
- Cameran Mara, Di Vincenzo Dino and Merlotti Emilia, (The Audit Firm Rotation Rule: A Review of the Literature), SDA research to Bocconi School of Management& Accounting, Milan, Italy, sep. 2005.
- Carcello, Joseph V. and Nagy, Albert L., " Audit Firm Tenure and Fraudulent Financial Reporting", Auditing: A journal of Practice and Theory,(Vol.23, No.2, September, 2004b), pp .55-69.
- Chasan, Emily, (European Auditor Debate Hits Costs-Benefit Concerns), CFP Report, CFO Journal, September, 2012.
- Copley, Paul A. and Doucet, mary S., " The impact of competition on the Quality of Governmental Audits", Auditing: A journal of Practice and Theory, (Vol.12, No.1, spring, 1993), pp .88-98.
- COSO(Committee of Sponsoring Organizations of the Tread way Commission)," COSO's 2010 Report on ERM-Current State of Enterprise Risk Oversight and Market Perceptions of COSO's ERM Framework", Mark S. B, Bruce.C.B& Bonnie. V. H,2010.
- Daugherty, Brian and Dickins, Denise and Higgs, Julia, (Audit Partner Rotation: An Analysis of Benefits and Costs), east California

University, department of accounting, and University of Wisconsin – Milwaukee, integrated research, USA, 2010.

- Deangelo, Linda Elizabeth, "Auditor Size and Audit Quality" Journal of Accounting and Economics, (Vol.3, No. 3, 1981), pp .183-199.
- Detect Fraud on Financial Statements", The Journal of Global Business Management, Vol 8 , N 2 , August 2012.
- Elitzur, Ramy and Falk, Haim, " Auctions for Audit Services and Low- Balling", Auditing: A Journal of Practice and Theory, (Vol.15, Supplement, 1996A), pp .41-59.
- El sokary, Omnia Farouk Abd Elsamai. Evaluating online Auditing For Electronically Disseminated Financial Information to Minimize the Risk of Exetermal Auditor. Journal Faculty of Commerce, port Said Uiversity. 2018
- Francis, Jere R., " What do we know about audit quality?", The British Accounting Review, (Vol.36, No.4, 2004), p p .345–368
- Harris, Dathleen, (Mandatory Audit Rotation: An International Investigation), research, Bauer college of Business, The University of Houston, April, 2012.
- Hatfield, Richard and Jackson Scott and Vandervelde, Scott, (The Effects of Auditor Rotation and Client Pressure on Proposed Audit Adjustments), University of Alabama & University of South Carolina, integrated research, USA, 2007
- Herrbach, O. 2001, “Audit Quality, Auditor Behaviour and the Psychological Contract”, European Accounting Review, (Vol.10, No. 4), PP 787-802.
- Hsu.C,Kung.F,and James's," An Investigation of Auditors Responsibility for Fraud Detection in Taiwan", Asian journal of finance & accounting ,vol.5,no.1,2013

- Klein, A. 2002. Audit Committee Board of Director Characteristics, and Earnings Management. Journal of Accounting and Economics. 33: 37- 400.
- Mayhew, B.W. and M.S. Wilkins, 2003. Audit firm industry specialization as a differentiation strategy: Evidence from fees charged to firms going public, Auditing: A Journal of Practice and Theory 22 (2): 33-52.
- Mohamed S. M., " An Overview of Research on Auditor's Responsibility to
- Palmrose, Z. 1988. An Analysis of Auditor Litigation and Audit Service Quality. The Accounting Review. Vol. 64, No. 1: 55-73.
- PCAOB, (Current Status of the PCAOB's Auditor Rotation Dialogue), PCAOB Flash Report, published by Potiviti, Risk & Business Consulting Internal Audit, April, 2011.
- Simu nic, D., (1980), The Pricing of Services: Theory and Evidence, Journal of Accounting Research, PP 161-190
- Velte, Patrick and Stiglbauer, Markus, (Impact of Auditor and Audit Firm Rotation on Accounting and Audit Quality: A Critical Analysis of The EC Regulation Draft), International conference, April 19, 2012.
- Williams, D. D. (1988). The potential determinants of auditor change. Journal of Business Finance & Accounting, 15(2), 243-261.
- ademia Procedia.